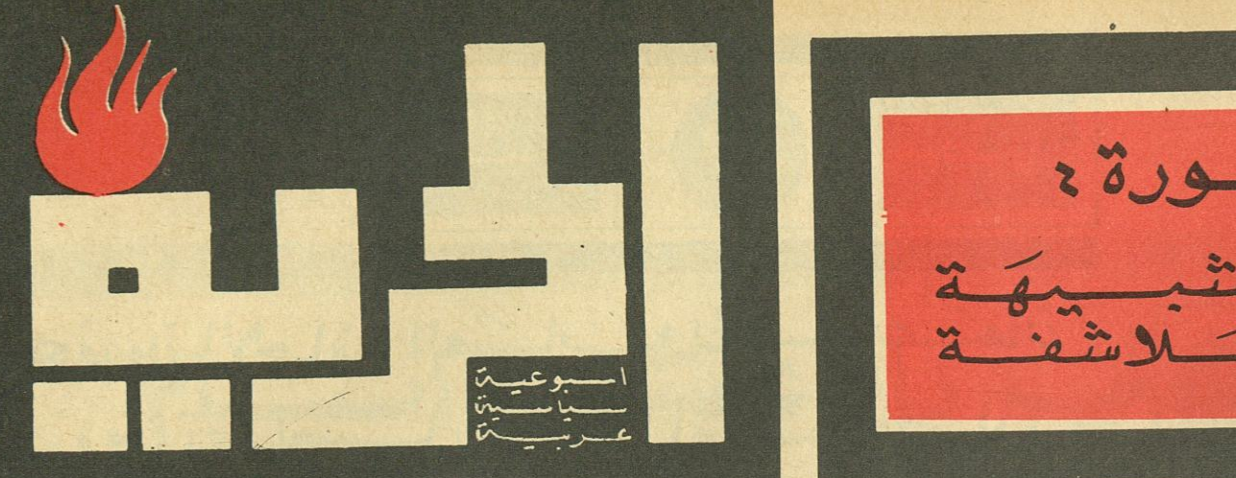
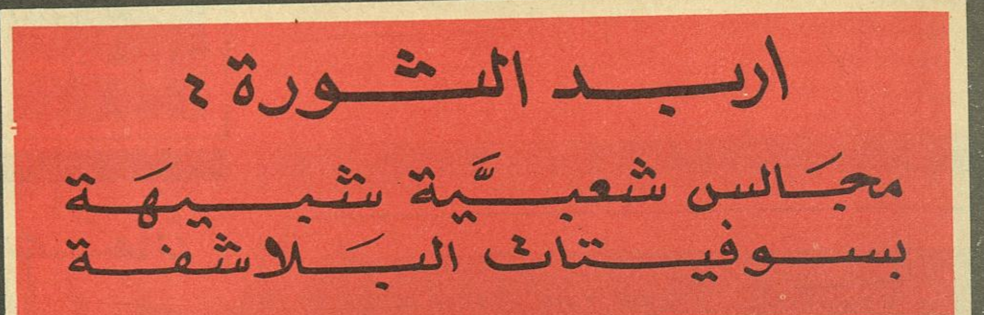




بيروت – الاثنين ٢٨-٩-١٩٧٠ – العدد ٥٣٤ – السنة الحادية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل • BEYROUTH • 1970 - 9 - 28 - No. 534 • AL - HOURRIAH

البطولة والمجزرة في الأردن

- مقاومة عنيدة صلبة للفدائيين في وجه الجيش العشائري العميل المتفوق عدة وعددا
- مجزرة السلطة العميلة جواز مرور الى مائدة المفاوضات
- الانظمة العربية ومشاركتها في ذبح المقاومة
- مؤامرة التصفية في مداها العالمي

كلمة

المقاومة الفلسطينية في مواجهة الانظمة العربية
دم الثوار مشعل الطريق الجديد

الثوار الذين تغسل دماؤهم الان شوارع عمان يتساءلون عما يجعل الانظمة العربية كلها تواجه تصفيتهم بمواقف تتراوح بين الزمجرة الكاذبة وابتسامة الشماتة الصفراء ؟ ما الذي يفصل هؤلاء الثوار عن هذه الانظمة ؟ لا يبدو ان الجميع – ولا الاكثرية – في صفوف المقاومة الفلسطينية قد وجدوا حتى الان جوابا على سؤالهم هذا . ولان الثورة الفلسطينية هي طليعة الثورة العربية ومفخرة جماهيرها ، فان الجواب الذي سيجده الفلسطينيون سوف يكون نورا للثوار العرب كلهم وبداية طريق جديد تسلكه الجماهير . وشرف المقاومة الفلسطينية أنها اليوم تسكب الدم الغزير لتشعل ذاك النور وتضيء به هذا الطريق . فالامر الحاسم ليس أن تجد الاسئلة الكبرى أجوبتها في العقل البارد بل أن تدخل هذه الاجوبة الى خلد الجماهير – حاملة معها ريح الثورة – عبر أزيز الرصاص ودخان الحرائق .

في الوطن العربي أنظمة تسبغ على نفسها لقب « التقدمية » وتعتبر نفسها اجزاء من كل هو حركة التحرر الوطني العربية . كاد يمضي على هذه الانظمة عشرون عاما وهي تتعيش على قضية فلسطين وتستجلب بـ « عدائها » الصاخب للصهيونية ومن وراء الصهيونية عطف الجماهير وصمتها عن الاستغلال و « وحدتها » مع مستغليها في وجه « العدو الواحد » . لماذا تنظر هذه الانظمة اليوم الى الشعب الفلسطيني (صاحب القضية الاول) وهو يضرب في صميم كيانه ، في مؤسسته التي تعبر ، بنضالها ، عن بقاء وجوده الوطني وانبعاثه من رماد التشريد واللجوء .

ما كانت المقاومة – أو معظمها – تظن ان بينها وبين هذه الانظمة الوطنية ثار . فمنظمة الفلسطينيين الكبرى (فتح) وهي التجسيد الاول لوجودهم الوطني والعمود الفقري لكفاحهم المسلح ، لم تكن تطرح – حين برزت الى الساحة – ما يتعدى شعارات الانظمة المذكورة . بل أنها سايرت حتى أنظمة الرجعية – حتى حسين – وبذلت من الجهد كل ما ملكت يمينها ، لتظل كل البنادق – بنادق الفلسطينيين على الاقل – متجهة نحو عدو واحد . لم تختر فتح «ايديولوجية» مختلفة عما اختارته « الانظمة » بل رفضت أن تغرق حتى في تبجح الانظمة « الاشتراكي » . ثم انها ، في معالجتها لقضية فلسطين بالذات ظلت أكثر تواضعا مما كانت عليه الانظمة نفسها حتى حرب حزيران . فلا ادعت فتح « تدمير اسرائيل » شأنها شأن عبد الناصر ولا زعمت انها ستمزق سكان اسرائيل « بالاظافر والاسنان» شأنها شأن حسين . بل هي وضعت لنضالها المسلح هدفا شديد الاتزان سمته « دولة فلسطين الديمقراطية » .

والذين اختاروا في قلب المقاومة الفلسطينية ايديولوجية أخرى ، لم يكن في وسعهم أن يهزوا دعائم الانظمة ولا أن يؤلبوا من حولهم جمهور الفلسطينيين ولا أن يزحزحوا فتح عن موقفها من السلطة الاردنية أو من سواها ، لو أن سلوك الانظمة جميعا لم يكن يضعها في مواجهة المقاومة، بقوة التآمر والصمت المتواطيء والرصاص العميل .

ما الذي كانت تخشاه الانظمة من المقاومة لتقف اليوم هذا الموقف – المتحد رغم الاختلاف فيه – من تصفيتها ؟ هناك أولا سبب حميم تكويني لهذه الخشية (التي وصلت في حالة النظام الاردني الى حد الرعب المجنون) وهناك ثانيا سبب مرحلي للخشية نفسها .

أما السبب التكويني فهو أن الثورة الفلسطينية هي نقض حي للانظمة العربية ، رغم وجوه الشبه الايديولوجية ورغم المهادنة السياسية التي وسمت العلاقة بين الطرفين . ووجه التناقض هو ثقة الثورة بجماهيرها وتماثلها مع هذه الجماهير . فالثورة تقوم على تنظيم الجماهير وتعطي السلاح لكل من يطلبه منها ، لان قضيتها هي قضية الجماهير ولانها لا تخنق صوت الجماهير ولا تزور ارادتها ولا تستغل عرقها . أما أنظمة الاقطاع والبورجوازية فهي لا تجرؤ على وضع البنادق في أيدي الفقراء ولا على بناء تنظيم شعبي حر واحد، لانها ، اذا ما فعلت ذلك فلن تعيش بعدها عاما او بعض عام .

وأما السبب المرحلي للخشية ، فهو ان العلاقة بين الانظمة العربية والمقاومة ليست علاقة جوار لا مشاركة فيه . فان الطرفين يشكلان نمطين مختلفين من المواجهة لقضية واحدة . هذه القضية (المعركة مع الصهيونية والامبريالية) وصلت الى مرحلة من الحدة ظهر معها أن اختلاف الوسائل لا بد أن يؤدي الى اختلاف في الغايات . فالذين يواجهون العدو بوجوههم وصدورهم كلها لا يرضون ايقاف هذه المواجهة عندما هو أقل من النصر . أما الذين ينظرون الى العدو بعين واحدة ويرصدون بالعين الاخرى حركة الجماهير التي يقهرونها ، فهم يبحثون في الزوايا عن « بادرة » أمريكية يقبلونها أو عن بادرة فرنسية « يبعثونها » لعل فيها الستر والسلامة .. ثم يملأون الفضاء ثرثرة حول « تعدد الوسائل » و « وحدة الغاية » . أما الوسائل فمختلفة حقا . وأما الغاية ... ترى متى أصبح الاعتراف باسرائيل وتحرير فلسطين من الصهيونية غاية واحدة ؟

هذا التناقض هو الذي يحكم المواقف الرسمية العربية كلها من مجزرة الاردن . يحكم نذالة ملك العملاء وزبانيته ويحكم تواطؤ القاهرة ودجل بغداد .

فالقاهرة لا تستطيع أن تتخلى عن حسين لانه شريكها الاول في حوار الحل التصفوي مع الامبريالية ولان تصفية حسين تعني نسف الحوار المذكور من جذوره (لفقدان الشريك الذي يضمن أمن اسرائيل على « الجبهة » الشرقية) ولان تصفية المقاومة هي الشرط الاول لاستئناف الحوار نفسه بعد تعثره . لذا فان اذاعة القاهرة تبث حديثا دينيا حول « حفظ الامن » من برنامجها المسمى « اذاعة فلسطين » بينما عمان تغوص في الدم والنار . ولذا فان الاذاعة نفسها تضع في نشرات انبائها بيانات اللجنة المركزية وبيانات السلطة العميلة على قدم المساواة ، وكأنما هي ، باستثناء الاسف الكاذب ، « صوت اميركا » . ولذا فان عبد الناصر (ومعه القذافي والنميري) يدعو علنا ، في أوج المجزرة ، الى شق المقاومة وتصنيف منظماتها بين « شريفة » و « غير شريفة » .. حيا الله بطرس الجميل فهو قد أمسى معلما لقادة الامة ورواد القومية .

لذا أيضا فان حكام بغداد الذين يطير صوابهم لخطف طائرة بريطانية (بريطانية بالذات) الى مطار الزرقاء لا يستطيعون الا ان ينكثوا عهدهم حينما يتعهدون بحماية المقاومة .

أما التوجس من الغزو الاستعماري فهو ليس الا ستارا من دخان يسدل على العجز والتخاذل والتواطؤ . ذلك أن الغزو الاستعماري ليس بعبعا ، الا لان انظمة من هذا الطراز هي التي تحكم الوطن العربي وتكبل جماهيره .. هانوي لم تكن تهاب دخول الامريكيين الى كمبوديا حين هبت لنجدة الشعب الكمبودي بعد ابتلائه بسلطة عسكرية عميلة .

اما الذين ما زالوا – شأن القاهرة – مصرين على « وحدة الصف » مع العملاء في الاردن ، فان اصرارهم يضعهم مع العملاء في صف واحد .. وحتى اشعار اخر ...

« الحرية »

الاسبوع . في . سطور

الصحفيون الاجانب العائدون من عمان يروون تفاصيل مذهلة عن المجازر

الصحفيون الاجانب الذين عادوا من عمان بعدما قضوا ٦ ايام رهيبة رووا تفاصيل مذهلة عن الدمار الذي تعرضت له المدينة نتيجة القصف الوحشي المتواصل من قوات الحكم العميل .

وقد ذكر مندوب التلفزيون الفرنسي ان حوالي ٣٠٠٠ من سكان مخيم الوحدات احترقوا نتيجة القنابل الفوسفورية التي اطلقت على المخيم دون تمييز .

وقال مراسل بريطاني ان الدمار شمل عمان كلها وقد دمر بيتان من كل ثلاثة بيوت . واضاف ان جثث القتلى تملأ الشوارع والجرحى يستغيثون وليس من يسعفهم .

وقال مراسل اخر ان شوارع عمان تبدو شبيهة بشوارع المدن الاوروبية خلال الحرب العالمية الثانية التي دارت فيها معارك طاحنة .

وصرح احد الرعايا الاوروبيين الذين وصلوا الى بيروت يوم الخميس الماضي ان مطار عمان يقع تحت مرمى مدفعية الهاون التابعة للمقاومة وقد شاهد بنفسه انفجار عدة قنابل على المدرج قبل اقلاع طائرته الى بيروت .

وكتب الصحافي الفرنسي نيري ديجاردان ، مراسل الفيغارو الذي كان في عمان ، في عدد صحيفة « لوجور » الصادرة صباح ٢٥ ايلول ما يلي :

« ان ديجاردان هو الصحافي الوحيد الذي رافق ممثلي الصليب الاحمر عندما استطاعوا ، لاول مرة بعد عدة محاولات فاشلة ، ان يدخلوا مخيم الوحدات ، صباح الخميس .

« هذا الصباح ، لا يزال مخيم الوحدات ، الذي قصف طوال الليلة الماضية يحترق ، وراعدة شاهقة من الدخان الاصفر ترتفع فوق المخيم الذي قصف بالقنابل الفوسفورية . وكان الجو لا يطاق . ان المخيم ، الذي نشاهده كلنا للمرة الاولى منذ بداية القصف ، قد دمر تدميرا كاملا .

يقول رجال الصليب الاحمر الذين لديهم خبرة بميادين القتال ان هناك لم يعد هناك حائط واحد يرتفع على علو اكثر من متر ونصف ، لقد احرقت الخيام تماما ولم يبق من الاكواخ سوى اكوام ، لا شكل لها ، من التنك المحروق والمعجن .

وبما ان المخيم كان شاسعا ، فان هناك كيلو مترات من الخرائب تمتد امامنا .

حوالي ٥٠٠ الى ٧٠٠ قتيل من اصل ٦٠٠٠ شخص ، وهذا فعلا رقم مفزع . ان رؤية المخيم لا تطاق . الجثث في كل مكان ، ونحن مضطرون للسير فوق هذه الجثث ، هناك جثث ملصقة بالخرائب بشكل رهيب ، ولم يعد يميز فيه المرء ما بين اللحم والتنك .

ارى نساء كن يحاولن الهرب ، اطفالا ورجالا كانوا يركضون الى ملاجيء ، وفاجأتهم القذائف على منتصف الطريق . ارى الجرحى الذين لم يستطع أحد اغاثتهم والذين ماتوا في مكانهم ، موتا بطيئا ..

أما الذين بقوا على قيد الحياة جرحى او لا ، فانهم مرهقون الى حد لا يتصوره المرء . لم يعد هناك ماء ، او طعام او ادوية في الوحدات منذ اسبوع والصليب الاحمر يفقد اعصابه : هناك اكثر من الكثير من الجرحى ، ماتوا دون اغاثة ، هذا اذا غضينا النظر عن اخطار الاوبئة . ويتم حاليا حفر خنادق جماعية يوضع فيها من ٥٠ الى ١٠٠ جثة ثم يتم طمرها من جديد .

ويحاول اخرون حرق الجثث ، يجمعون بعض الاخشاب القديمة والمحروقات ويقيمون محارق مرتجلة حيث يحرقون الجثث بمجموعات من عشرين جثة في كل مجموعة ..

مؤامرة التدخل العربي تتوج بايفاد قوات عربية مشتركة الى الاردن

ذكرت بعض الانباء الواردة من القاهرة أن مؤتمر القمة بعد ان « نجح » في وساطته لوقف اطلاق النار يبحث الان في اتخاذ قرار حاسم بتوجيه التدخل العربي لصالح الملك حسين ، وهذا القرار يقضي بتشكيل قوات عربية مشتركة ترسل الى الاردن ، والدول العربية المرشحة لارسال قواتها هي تونس وليبيا والكويت ، وستكون مهمة هذه القوات مساعدة حكم الملك حسين الذي ستجابهه صعوبات هائلة بعد المجزرة التي اقترفها ، واصرار حركة المقاومة على مواصلة نضالها لاسقاط السلطة العميلة .

وكان مؤتمر القمة العربي طيلة اجتماعاته المتواصلة حريصا على الحفاظ على مصير نظام الملك حسين .. فالجميع كانوا يرغبون ويريدون مساعدة الملك حسين على استمراره ، لانه الضمانة الوحيدة لتحقيق التسوية السلمية مع اسرائيل .. ولم تخف الاوساط الاميركية نفسها ارتياحها من نتائج التدخل العربي ، وانقاذه لنظام الملك حسين الذي كان مهددا بالسقوط . اما المصادر البريطانية فقد اشارت بوضوح الى ان نجاح الملك حسين هو السبيل الوحيد لانجاح التسوية السلمية ولكن هذه المصادر البريطانية تركز في نفس الوقت على اهمية ضرورة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على اساس الاعتراف بدولة فلسطينية في الضفة الغربية . هذا وكان السيد كمال ناصر الناطق الرسمي باسم اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد اشار في مؤتمره الصحفي الذي عقده في بيروت الى ذلك بقوله :

« ان القوى المضادة والقوى الامبريالية تريد من جزرها دفع الفلسطينيين الى قبول دولة فلسطينية هزيلة في الضفة الغربية . اننا نعلن بكل صراحة ومسؤولية انه برغم الايادي التي تآمرت علينا من اي ابادة عربية ، فاننا نرفض ان نقع في هذا الفخ ونكون مجرد مطية لاسرائيل . انني اعلن رفض الفلسطينيين قيام مثل هذه الدولة وان فكرة اقامة هذه المحمية جريمة وسنقطع يد كل من يجرؤ على تنفيذها » .

لماذا تقرر الغاء مهرجان الملعب البلدي ؟

كانت الاحزاب والقوى والاحزاب المتقدمية اللبنانية واللجنة السياسية العليا للفلسطينيين قد دعت الى مهرجان شعبي كبير سيقام في الملعب البلدي ، يوم السبت ، ثم أصدرت بعد ذلك بيانا بتأجيل المهرجان .

وقد صدر قرار الغاء المهرجان بعد مناقشة سياسية واسعة بين الاحزاب والقوى التقدمية اللبنانية ، حول الوضع العربي ومؤتمر القمة والتدخل أو الوساطة العربية في احداث الاردن .. فمن المعروف أن الحزب الشيوعي والحزب التقدمي الاشتراكي وبعض الناصريين قد اشتركوا في المظاهرة التي دعت لها الاحزاب والقوى التقدمية اللبنانية مع اللجنة السياسية للفلسطينيين عقب احداث الاردن بالرغم من معارضتهم في البداية للقيام بمظاهرة جماهيرية .. وفرض اشتراك هذه القوى شعارات سياسية عامة تنحصر في الوضع الاردني وفي المؤامرة دون التطرق الى المواقف التي اتخذتها الانظمة العربية وهي القبول بمشروع روجرز .

ولكن بعد التطورات المتلاحقة وانعقاد مؤتمر القمة العربي والتدخل العربي لصالح الملك حسين أصبح السكوت عن الوضع العربي بمثابة التستير على جانب اخر من المؤامرة التي تنفذ في الاردن .

وهكذا وجدت الاطراف الباقية مع اللجنة السياسية للفلسطينيين ان اقامة مهرجان مع أطراف تريد التستر على الوضع العربي وعلى المواقف العربية المتخاذلة والمتواطئة مع النظام الاردني لا جدوى منه ولا فائدة .

خطاب فرنجيّة الأول!

الخطاب الذي القاه رئيس الجمهورية الجديد سليمان فرنجية ، وصفته الاذاعة اللبنانية بـ « تاريخي » . اي اننا نستطيع أن نستطلع ، في قراءته او سماعه ، ملامح « تاريخنا » كما يراه ممثل جديد للتحالف الحاكم . هذا ما تدعيه الاذاعة ، بوق السلطة .

وهي ولا شك على حق ! رغم انها تنسى ان هذا التاريخ ليس سوى جزء بسيط من التاريخ الفعلي . ويكفي ان نقرأ الخطاب ، كخبر من اخبار الاسبوع الماضي ، حتى يبين فقره وعماه عما يجري فعلا ، فيبين في الوقت نفسه هزال سياسة الحكم .

لبنان ، مرتع أمن ... يقول الرئيس الطري الرئاسة . وهو الاتي من زغرتا ! الذي استقبلت رئاسته مئات ألوف الطلقات من مسدسات وبنادق غير مرخصة . ولم تبخل عليه عشيرته بالقتلى على باب القصر الذي يحتله اليوم . ويتحدث عن الامن ، وهو الذي يمر بطرابلس ! أمن المهربين ، وفارضي الخوة ، ومغلقي الاسواق ساعة يشاؤون أو يشاء افنديتهم ، ولا شك !

لبنان الذي بناه المجدود .. بجناحيه .. رياض الصلح — بشارة الخوري ، سامي الصلح — كميل شمعون ، بيار الجميل — رشيد كرامي — فؤاد شهاب ، سليمان فرنجية — صائب سلام ... مع ريش زغلول : أحمد الاسعد ، صبري حمادة ، عادل عسيران ، كامل الاسعد . هذا هو لبنان المجدود ، لبنان الجناحين : اقطاع عائلي شره ، متخلف ، عاجز ، حليف بورجوازية عميلة ، مستغلة ، حليفة كل القوى الرجعية في العالم ، من فورموزا الى السعودية . النظام الديمقراطي الجمهوري الصحيح ...

النيابة الموروثة ، الوريث الكبير الذي يبيع مقاعد في لائحته للمغتربين الاغنياء او اثرياء الداخل ، دويخة الانتقال من كتلة الى كتلة مقابل تعيين موظف ، او عقد صفقة ، أو وزارة عابرة هي نفسها مطية تعيين موظف او عقد صفقة . الاحزاب الممنوعة ، النقابات الملجومة ... هذا هو النظام الديمقراطي « الصحيح » .

أما الاقتصاد « المنظم الحر » (!!) كما تقول « الاخبار » — اشارات التعجب — فمن اراء الرئيس السابقة — والحالية ؟ — اي كل لبناني ثري : انظروا الى لاقطات التلفزيون على السطوح ... ولا تنظروا الى المدارس ، الى البيوت ، الى المستشفيات ، الى مجالات العمل . فقط لاقطات التلفزيون .

الشيء الوحيد المحدد ، اذا جاز التعبير ، الذي ورد على لسان الرئيس الجديد ، والذي تلقفته الصحف مهللة . هو أنه سوف يتحمل مسؤولية الحكم لوحده . هذا كل ما في جعبة الرئيس الجديد : ان يحكم لوحده ، دون أن يعني ذلك شيئا : بدل ضباط المكتب الثاني ، ضباط جيش التحرير الزغرتاوي ، وضباط جبل النار البسطاوي ، وضباط الطيبة المخيمون في بيروت .. انها لبشرى !

هذا كلام الرجل الذي حمله وجهاء البلد الى السلطة . لا شك ان السلطة لا تحكم بالكلام : بل بالقمع ، بالاستغلال ، بالمصالح . وهي أمور يستحب الا تقال او تعلن . لكن مقدار التجاهل في الخطاب الاول يدل على أن الحكم سوف يكون أكثر فأكثر بواسطة الامور « الصامتة » : رؤوس الاموال الاجنبية المتزايدة (من « أسد » الى لوسيان دحداح تلفزيون لبنان والمشرق التومبسونية) ، الزعامات المنخورة ، البطالة ...

لبنان الغد ، الى أن يصنع غد لبنان اصحابه الفعليون ، لا ورثة الجيفة المعفنة .

الطلاب العرب في غرينوبل يستنكرون

يقينا منا نحن الطلاب العرب في غرينوبل — فرنسا ، بأن المقاومة الفلسطينية تشكل جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر العربي المناضلة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية . نستنكر بقوة مؤامرة السلطة الرجعية في الاردن .

واننا لنعتبر أن ما يجري اليوم على الارض الاردنية هو جزء من مخطط شامل لتصفية الثورة الفلسطينية . اعدت له الرجعية الاردنية بايحاء من الامبريالية العالمية .

واننا اذ نعلن دعمنا الكامل لحركة المقاومة ، لندعو الجماهير العربية وخاصة في الساحة الاردنية للالتفاف حول قوى الثورة الفلسطينية لايقاف المؤامرة واحباطها .

ان الثورة الفلسطينية ستبقى طليعة حركة التحرر العربي ولن تخيفها تهديدات التدخل الامبريالي الاميركي المباشر لوقف حركة الثورة .

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير : شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العمامة — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

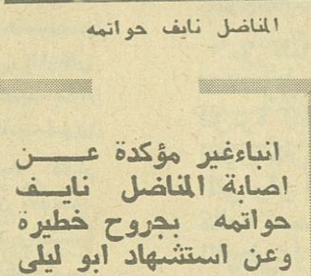
بعد صمود بطولي دام عشرة أيام وبعد مؤامرة التدخل العربي من مؤتمر القاهرة

لماذا وافقت حركة المقاومة على وقف إطلاق النار؟

اعلنت اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية أن وقف اطلاق النار لا يعني انتهاء المعركة واعلنت ان الكفاح المسلح مستمر حتى يحقق للشعب اهدافه ويحمي ثورته .



المناضل ياسر عرفات



المناضل نايف حواتمه

وأكدت اللجنة المركزية على أن الثورة قبلت وقف اطلاق النار لوقف المجزرة ولكنها لا يمكن ان تنسى شهداءها وجرحاها وترفض التخلي عن مطالبها ، كما ترفض تقديم أي تنازل وسيبقى السلاح في ايدي الثوار حتى تتحقق ارادتهم ويقوم حكم وطني يمثل الجماهير الفلسطينية والاردنية . وقد جاءت موافقة حركة المقاومة على قبول وقف اطلاق النار بعد أن استكملت مؤامرة تصفية حركة المقاومة حلقاتها ، فالقمة العربية المنعقدة في القاهرة المدعية القلق على ما يجري في الاردن ، كانت تنفذ الجوانب الاخرى والسياسية ، من المجزرة الجارية على يد الملك وطغمته العسكرية . فالوساطة العربية كانت سلاحا آخر في يد الملك للتستير على جريمته ومجزرته الرهيبة لابادة الشعب الفلسطيني ، فلقد نال من الحياد العربي الظاهري المساندة السياسية الفعلية ونال « شهادة براءة عربية » شاملة ، وكانت رسائل الرؤساء ومنها رسالة النميري تشيد بوطنية الملك ونبله وأخلاقه وحياته الحافلة بالمواقف الوطنية !.

وكان الملك يستغل كل ذلك ماضيا في جريمته الى مداها الكامل .

وهكذا لعب التدخل العربي من مؤتمر القاهرة دوره المرسوم في مؤامرة التصفية الجارية في الاردن .

وكان العامل الاخر الذي أحكم الطوق على حركة المقاومة في معركتها البطولية الضاربة هو التخلي السوري بعد مساندة عسكرية مشرفة لم تدم أكثر من يومين او ثلاث — (راجع تحليل الموقف السوري على ص ٤—٥).

وكان من الواضح ان السبب السياسي للتخلي السوري هو الضغوط العربية التي واجهها من الانظمة التقدمية الحليفة — مصر — السودان — ليبيا ، من ناحية ، والضغط السوفياتي من ناحية أخرى — ذكرت صحيفة « فتح » خبرا منقولا عن جريدة فيغارو أن الاتحاد السوفياتي حذر الجمهورية العربية السورية من أن موسكو لن تتحرك اذا ما غزت اسرائيل او الولايات المتحدة الاردن ... والتهويل بخطر التدخل الاميركي وحتى الاسرائيلي كان السلاح الاخر الذي دعم الملك في اكمال مخططه الاجرامي . وكان واضحا انه حين استجابت سوريا للضغوط وسحبت مساندتها العسكرية في المنطقة المحررة ، اختل ميزان القوى العسكرية لصالح الملك حسين ، ووجد الفدائيون انفسهم لوحدهم يجابهون هجوما عسكريا شرسا مدعما بالدبابات وبالحماية السياسية العربية والدولية .

وهكذا بعد صمود بطولي من حركة المقاومة دام عشرة أيام جابه الفدائيون تطويقا عربيا شاملا بينما كان الملك يمضي في تنفيذ المجزرة .

هل انتهت المعركة ؟

لا ... فان دروس الصمود البطولي غنية ، ودروس الوضع العربي المتحالف مع النظام الاردني كثيرة ، ولكنها ستفرض اشكالا جديدة من استمرار النضال والكفاح المسلح ..

انباء غير مؤكدة عن اصابة المناضل نايف حواتمه بجروح خطيرة وعن استشهاد ابو ليلى احد قادة الجبهة الشعبية الديمقراطية

وصلت الى « الحرية » انباء لا تستطيع تأكيدها نهائيا عن اصابة المناضل نايف حواتمه بجروح خطيرة في المعركة البطوليه التي خاضها الفدائيون في عمان ، وكان نايف احد القادة الذين ظلوا في عمان يقودون المعركة ضد الفاشسيت المجرمين كما وردت انباء اخرى غير مؤكدة ايضا عن استشهاد المناضل ابو ليلى احد قاده الجبهة الشعبية الديمقراطيه وكان ابو ليلى مسؤولا عن اصدار جريدة « الشرارة » التي صب الفاشيست نار حقدهم عليها في بداية الاحداث الداميه في عمان .

والمعروف ان « أبا ليلى » هو من العراق وقد انضم الى الجبهة الشعبية الديمقراطيه منذ تكوينها . ونحن نورد هذا النبأ بتحفظ شديد حتى تتاكد لنا الحقيقة تماما .

النميري بين "أبا" و"عمان"

نشرت جريدة « فتح » مقالا عن الوساطة العربية وعن مهمة النميري في عمان جاء فيه :

أمس الاول وصل نميري الى الاردن على رأس وفد شكلته القمة المنعقدة في القاهرة وقبل مغادرته للاردن في نفس اليوم اذاع بيانا حدد فيه بوضوح موقف حكومته الرسمي وموقف الحكومات التي أرسلته وبتركيز بعض فقرات بيانه التي لا تحتاج منا الى تعليق يمكن متابعة التفسيرات للوصول الى الحقائق المستترة التي لا بد لنا من كشفها بوضوح وامانة ، فهكذا يقتضينا الموقف الثوري الراهن .

أشار نميري الى أن الجماهير العربية قد « روعت فجأة بوقوع الكارثة في الاردن » ولم تكن تنتظرها ثم انتقل لتبرئة العرش العميل بشكل سافر مباشر مما يجعل بالمقابل ادانة صريحة لقوات الثورة والمقاومة دعونا نربط بين « الكارثة » وبين الفقرة في بيانه التي تقول : « لمست مع اخواننا جراحات قلب الحسين واسى فؤاده ولمسنا لجانب ذلك ابا للعمل الفدائي ، لمسنا حرصه عليه وايمانه بوحدة شعبه وقدسيتها وحرصه عليها . لقد لمسنا من جلالته الاستجابة الصادقة والفورية لنداء امته ونداء ضميرها وهو الذي كافح وعمل في سبيل امته طيلة حياته » .

بأي منطق يا ترى يزن الرئيس نميري الامور ويقيسها ؟! وبأي معيار؟

ان هذه الادانة التي سحبت بشكل مباشر على قوات الثورة بعد تبرئة العرش العميل تمضي لتتوسع في نهاية البيان المذاع متهمة قوى الفداء والبذل « بالعناصر العميلة التي لا تريد للنار ان تهدأ والتي تمهد للعدو لاحتلال المزيد من الاراضي وتفتح الباب على مصراعيه للاساطيل وغيرها من القوى المعادية العالمية » .

ان النميري في بيانه لا ينطلق من مواقع الجهل بالحقيقة فهو يعلم ان « اخيه الحسين » قد مزق داخل عاصمته عشرات الاف الشهداء والجرحى وهو يعلم ان النظام الاردني العميل يقف عقبة في طريق التحرير والعودة ولكن لماذا يعلن النميري غير الحقيقة ولماذا ينجرف لتبرئة العرش الخائن والنظام العميل ؟.

قد يضطرنا الاخ رئيس جمهورية السودان الديمقراطية لان نقول بوضوح وصراحة ان دورا سياسيا محددا خطيرا قد رسم له ولهذا الدور ابعاده المدروسة بعد أن فاجأت قوات الثورة الفلسطينية الانظمة العربية باستمرارها وبعد أن ادركوا جميعا أن الحصان الذي راهنوا عليه في الاردن لتمرير لعبة الحل السلمي قد اصبح خاسرا!

ان نميري قد وضع نفسه في صف الذين ينتظرون سحق المقاومة في الاردن خلال ثلاثة ساعات كما وسبق أن ابلغتهم اجهزة الملك العميل وحين استحال على « اخيهم الحسين » تصفية المقاومة وحين اصبح عرشه مهددا بادروا جميعا للالتقاء في القاهرة لتشكيل لجنة تنقذ موقف الحسين .!!



قامت مظاهرات عديدة في الضفة الغربية ضد الملك حسين . وكانت جماهير غفيرة في القدس قد خرجت في مظاهرة صاخبة وهي تهتف بالموت للملك حسين مستنكرة ما يقوم به جيشه من ذبح لاهلهم في الاردن . وحمل المتظاهرون على موقف عبد الناصر وجميع الزعماء العرب من احداث الاردن . كذلك قامت مظاهرة اخرى في رام الله .

تصحيح خطأ مطبعي في العدد السابق : للجماهير العربية بدل الجامعة العربية !

وقع خطأ مطبعي في احدى فقرات مقال مقدمات الصدام الحاسم بين النظام الاردني وحركة المقاومة الفلسطينية — الذي نشر في العدد السابق ، وهذه الفقرة هي : « .. فهو يعطيها امكانية الصمود والاستعداد والمساندة السياسية والمادية من الجامعة العربية » .. والصحيح هو (من الجماهير العربية) مما لا يخفى على قاريء « الحرية » !



الأنظمة العربية ومشاركتها في ذبح المقاومة وجماهيرها في الأردن:

من محاولات التغطية والتغاضي إلى الموقف المتواطئ والمشارك!

حسابات ناصر وحسين قبل المجزرة:

اذا كان حساب موقف القاهرة تجاه المقاومة الفلسطينية قد اختلف عن حساب موقف الملك حسين بعد قبول هذين الطرفين بالمقترحات الاميركية فان هذا الاختلاف لم يكن ليشكل تناقضا من شانه منع الملك من التحرك للبدء بالتصفية النهائية للمقاومة .. فالموقف المصري الذي راهن على مشروع الدولة الفلسطينية كوسيلة من وسائل شل المقاومة يستبعد امكانية اخرى: امكانية التصفية المباشرة التي كان يتهيا لها النظام الاردني . ولم يكن مجمل الوضع (العربي — الاردني — الفلسطيني) يوفر عناصر من شانها تعيين وجهة محددة لاحدى هاتين الامكانيتين . فلقد كانت وجهة الحل مرهونة بأمور لم يكن بالامكان حسمها سلفا : طبيعة رد المقاومة ومدى قدرتها على الصمود ، ان في وجه التصفية الدموية ، ام في وجه الاغراءات المعسولة ، المواقف العملية للانظمة العربية ، خاصة تلك التي شكل رفضها للمقترحات الاميركية عنصرا من عناصر تماسكها ومبررا لادعاءاتها الوطنية ، مدى تحمل القوى الاساسية للنظام الاردني حلا ناصريا (مشروع دولة فلسطينية) ، مدى تحمل النظام الناصري بالمقابل حلا اردنيا دمويا .

المجابهة الحاسمة

امام صعوبة حسم هذه الامور لم يشا عبد الناصر ان يقطع « شعرته » ، لا مع الملك حسين ولا مع المقاومة . ففي لقائه مع الملك الذي ذهب الى القاهرة مشغول البال على عرشه ، خوفا من المقاومة والتهديدات العراقية ، يؤكد عبد الناصر مطمئنا الملك ، على عدم امكان تحرك القوات العراقية وعلى حتمية انسحابها في نهاية المطاف .. بعد فترة قليلة يلوح عبد الناصر امام وفد المقاومة بسؤال يستهدف جس النبض « لماذا لا تستلمون السلطة » ؟ وذلك في سياق حوار بينه وبين الوفد حول حدود فعالية المقاومة في مجابهة اسرائيل ودور النظام الرجعي الاردني في التضييق عليها وتبرير قبول مصر بالمقترحات الاميركية .

هذا الموقف الناصري لم يكن ليمنع الملك حسين من اجراء حسابات خاصة تاخذ بعين الاعتبار : اولا سلبية الموقف الذي حكم تصرف اكثرية اطراف المقاومة في المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة تجاه قضية السلطة في الاردن ، وثانيا ثقل القوى الاساسية التي يعتمد عليها (الضباط الكبار — المشائر) والتي تستعد منذ زمن بعيد لمجابهة مباشرة مع المقاومة .. لذلك رأينا الملك منذ البداية ، ينسج مظلة داخلية من مادة الموقف الناصري نفسه ، وذلك عبر تصريحات عن قبوله بصيغة الدولة الفلسطينية (تصريح لمجلة لونوفيل اوبسرفاتور الفرنسية) او صيغة « مملكة الاردن وفلسطين » (مقابلة مع مجلة « نيوزويك الاميركية) ، وعبر تطعيم حكومته السابقة بعناصر «وطنية» ناصرية . ثم لم تلبث ان اخذت تستظل وراء هذه المواقف تحركات فعلية مثلت مواقف القوى الاساسية للنظام (الطغمة العسكرية — العشائرية) ، تحركات ابتدأت بمعارك استنزافية مع المقاومة ، ثم ما لبثت أن مزقت المظلة الداخلية عبر قيام حكومة عسكرية تقوم بهجوم شامل على قواعد الفدائيين ومعسكراتهم وتنفيذ مجزرة تستهدف سحق المقاومة في ساعات معدودة .

المجابهة الحاسمة

من هنا يمكن القول ان الحل التصفوي المباشر الذي بدأت به الزمرة العسكرية العميلة صباح ١٧ ايلول كان ثمرة لسلسة من الحسابات التي وان اختلفت بين ناصر وحسين، كانت تصب في مخرج واحد للنظام الاردني والمقاومة الفلسطينية معا : المجابهة الحاسمة :

— فالقوى التي يرتكز عليها النظام الملكي هي تلك القوى التي لا ترى مصالحها الا في سحق الفدائيين نهائيا . أما القوى الناصرية التي استخدمت كمظلة داخلية في مرحلة معارك الاستنزاف فليست سوى قوى هامشية للنظام الملكي لا تستطيع ان توفر لازمته مع المقاومة مخرجا يلبي مصالح القوى الاساسية فيه .

— كذلك فان صعود تلك القوى الاردنية المغرقة في رجعيتها لم يات نتيجة موقعها الاساسي في النظام فحسب ، بل جاء ايضا جوابا على ردود فعل المقاومة التي كان يمليها عليها تطور الاحداث : مشروع الانتفاضة الشعبية جوابا على معارك الاستنزاف ،خطف الطائرات جوابا على قبول المقترحات الاميركية، شعار « السلطة الوطنية » كما اوضحته صحيفة فتح ، الاضراب العام .. الخ ..

أربد الثورة

عندما كانت اربد في يد المقاومة الفلسطينية ، زارها صحافي أميركي، لورن جنكينز ، مراسل مجلة « نيوزويك » فكتب ما يلي :

« عندما وصلت الى اربد ، في منتصف الاسبوع ، كانت المدينة هادئة الى درجة مدهشة .. وكانت الدلائل الوحيدة للتغيير دوريات الفدائيين المدججة بالسلاح والتي كانت تتجول في المدينة ، يرافقها غالبا شرطي مسالم ، للتدليل على أن المقاتلين مستعدون للتعايش مع الاداريين الذين يتعاونون معهم.. لكن رغم الهدوء المظاهر للحياة في اربد ، فان نشاطا ثوريا فعليا كان يجري في الخفاء . فلكي يستبدلوا الجهاز الاداري القديم ، شكل المقاتلون ، في كل شارع ، « لجانا شعبية » انتخبت بدورها مندوبين عنها يمثلونها في لجان مناطق أوسع . هذه اللجان ، المؤلفة معروفين من اربد يساندون المقاومة ، تجتمع من مفوضين يمثلون المقاتلين الى جانب سكان الايام القادمة او استعدادات الدفاع . رغم مساء لتناقش مواضيع كتنظيم المدينة في أن تنظيم هذه اللجان شبيه بتنظيم المجالس العمالية (سوفيات) المحلية التي شكلها البلاشفة ، في الايام الاولى للثورة الروسية ، فانها تبدو جوابا عفويا ، الى حد ما ، على الاحداث المحلية ، دون تاثير واضح من موسكو او بكين ... « اننا نشهد هذا الاسبوع ولادة أول منطقة عربية محررة . نستطيع أن نسميها ، وهي تسمية افضلها ، أول سوفيات عربي » ، هذا ما قاله احد قادة المقاتلين . عند مغادرتي اربد ، انعقد « مؤتمر للشعب » في وسط المدينة ، وقرر منع الرسميين الموالين للحكم الاردني من دخول المدينة ، كما قرر مقاومة كل هجوم يقوم به الجيش الاردني . من أجل ذلك قام ١٢٠٠ مقاتل بحفر خنادق بسرعة بموازاة طرق الهجوم الرئيسية ، وأقاموا حواجز لمراقبة السير باتجاه المدينة وخارجها . وقد قال أبو قصيء ملازم في الثلاثين ، مولج بالدفاع عن المدينة : « اننا نستعد للقتال هنا حتى النهاية . اننا شعب فقير في معركة هائلة . لكننا واثقون من النصر » .

كيف عاد الموقف المصري ليعبر عن نفسه حيال المجزرة ؟

حتى اليوم الثاني ، كانت المظلة السياسية العربية التي يحمل لواءها عبد الناصر تغطي بظلالها تغطية كاملة احداث الاردن . فالرئيس عبد الناصر كان قد اجتمع مع القذافي في مرسي مطروح في ١٧ ايلول ، ولم يصدر « اي بيان عما دار في الاجتماع » ثم أعلنت مصادر رسمية في طرابلس « ان اجتماعا مهما سيعقد في المستقبل القريب بين الرؤساء العرب على أرض الجمهورية العربية الليبية للبحث في الموقف في الاردن وايجاد السبيل للتعاون بين الفدائيين والسلطات الاردنية المسؤولة » . وفي مساء نفس اليوم اذاعت القاهرة خبر توجه رئيس الاركان العربي محمد صادق حاملا رسالة من الرؤساء عبد الناصر والقذافي وجعفر النميري الى كل من الملك حسين وياسر عرفات» (الصحف الصادرة في ١٨ ايلول) :

لم يكن مضمون الرسالة الثلاثية سوى صدى للموقف المصري التقليدي : من جهة تحييد للملك عبر التاكيد على « مسؤوليات السلطة الرسمية في الاردن وحقوقها » و «تقدير لضبط النفس الذي تمسك به حسين لفترة طويلة .. » ، ومن جهة ثانية تأكيد على « شرعية المقاومة وحقها .. » وادعاء كاذب قذر لحدوث « تصرفات واستفزازات » قامت بها بعض عناصر المقاومة .

اذن من المسؤول عن المجزرة ؟ طبعا ليس الملك حسين ولا حكومته العسكرية التي اغفلت الرسالة مسؤوليتها — حتى الجزئية — ولا « العناصر الشريفة » في المقاومة .. المسؤول اذن اوهام : استفزازات العناصر غير الشريفة » اولا : و «دور موهوم لحكم حزب البعث في بغداد ثانيا».. انه منطق « الحق عالطليان » حقا تريد الاهرام التي نشرت مضمون الرسالة ان تمرره على جماهيرنا العربية او منطق الذئب حيال الحمل. لكن شراسة حسين هنا وذئابه العسكريين، التي لم تميز بين عناصر « شريفة » أو « غير شريفة » كانت تحتاج الى «لغة الثعالب » تحاول بغباء شق صفوف المقاومة في وقت اصبحت فيها وحدتها لحمة دماء حارة ، كانت تحتاج ايضا الى دموع التماسيح تذرف امام الجماهير لايهامها أن ما يجري في الاردن هو « اقتتال بين اخوة » او «معركة اهلية عربية». هكذا اذن اصبح « الثوار القدامى » يرون في عملاء الاستخبارات الاميركية ، وفي المراجعة الاردنية التي تستغل وحشية « قوات البادية » والطاعة العمياء التي تربط بعض الضباط المأجورين بمليكهم العميل في سحق الفدائيين ، اصبحوا يرون في هؤلاء « اخوة » لثوار حقيقيين يصرون على متابعة نضالهم ويرفضون التخلي عنه عبر رفضهم لكل اشكال الضغوط والاغراءات ... اهل هؤلاء الثوار ، واخوتهم ، ليسوا ، قطعا ، العملاء والمأجورين ولا « الثوار » المتراجعين المرتدين .

اهلهم واخوتهم هم الجماهير العربية التي تتطلع اليهم كطليعة ثورية لثورتهم الشعبية القادمة ..

اما اخوة العملاء واهلهم فهم بالذات ادعياء الثورية والوطنية ، الذين يغارون فعلا على حليفهم حسين في التسوية السلمية التي يسعون لها .

والمواقف العربية الاخرى :

حتى ذلك الحين كانت المظلة العربية واقية جدا لما يجري في الاردن ، ظنا بأن التصفية لن تستغرق اكثر من الوقت الذي استغرقته تلك التحركات : ابتداء من اجتماع مرسي مطروح حتى ارسال الوفد المصري . فلقد انتظمت المواقف العربية جميعها حتى ذلك الحين ضمن هذه المظلة الواقية :

■ **ليبيا :**

— فمجلس قيادة الثورة الليبي يكتفي بالاسف وابداء الاستياء « لاقتتال الاخوة » وتقرير قطع الدعم المادي عن الحكومة الاردنية . أما وزير الخارجية فانه يعرب في برقيته عن « أمله » « ان تدرك الحكومة الاردنية مسؤوليتها » .. لكن حتى تكتمل صورة الموقف الليبي ضمن هذه المظلة لا بد من اضافة عنترية القذافي عليها : لذلك يصرح بعنترية دونكيشوتية فيما بعد انه «مستعد لدفع قواته لفض النزاع وحماية الثورة الفلسطينية » وبرهنة « كيف تكون الشجاعة والثورية » .

■ **السودان :**

— أما بالنسبة للسودان فالنميري « يحث على ضرورة تنفيذ الاتفاقات التي تدعو الى توحيد الجهود ضد العدو وتنص على حماية المقاومة الفلسطينية » .

■ **الجزائر :**

— أما بومدين فلا يجد الا « ثقته »«بحكمة» ياسر عرفات « وبعد نظره » في مواجهة الازمة يرسلها مستنكرا « المؤامرة البشعة » مع الملك الحسن الذي استضاف غولدمان .

■ **العراق :**

— أما الادعاءات الكاذبة لحزب البعث العراقي الحاكم عن حماية الثورة من مؤامرات النظام الاردني ، فقد تحطمت على صخرة الواقع لتؤكد عجز النظام العراقي عن مجابهة الرجعية الاردنية ، ذلك ان هذا النظام يقف في صف هذه الرجعية ، ولكن في موقع اخر يجنبه المواجهة المباشرة مع اسرائيل ويسمح له بتلفيق الشعارات وادعاء الثورية الكاذبة . وما شهادة حسين فيما بعد « ان القوات العراقية التزمت الحياد ، ونحن نأمل ان تبقى كذلك » (الصحف ٢٤ — ٩ — ٧٠) وشهادة المجالي كذلك عن « وضع امكانات الخدمات الطبية وقوات الاغاثة في الجيش العراقي تحت تصرف الاردن » سوى شهادات « رجعية سلوك » يقدمها الحكم الاردني العميل لزميله الحكم العراقي .

■ **سوريا :**

— أما الموقف السوري : الذي بدا انه يختلف عن المواقف الاخرى من حيث تارجحه بين بدء الدعم والمساندة العسكرية الواضحة وبين الانسحاب والتراجع اخيرا فسنعود اليه لاحقا في سياق هذا المقال .

هكذا ودون المرور بمواقف الرجعيات العربية الاخرى كانت مجمل المواقف العربية على اختلاف درجات ردودها ولهجة تعليقاتها تتناغم في اصداء جوقة تحاول ان تكون امام اسماع الجماهير العربية ، اقوى من ازيز الرصاص وانفجارات المدافع التي تجندل الالاف في الاردن ، اقوى من اخبار الموت والجوع وانين عشرات الالوف من الجرحى .. اقوى بكلمة ، من صوت المقاومة التي تدافع عن حياتها امام النظام الاردني .

لكن هذه الاصداء العربية لم يكن بوسعها أن تعلو اكثر مما علت او ان تستمر اكثر مما استمرت . فالواقع الذي آل اليه الصدام في الاردن اصبح من الحدة ما يجعل المواقف العربية عاجزة عن تغطيته او تجميده عبر تسوية على غرار التسويات السابقة بين الملك والمقاومة .

فتهافت الحيلة التي لجأ اليها الموقف المصري — وهي أن اذاع بيانا على لسان عرفات يطلب وقف اطلاق النار بناء على طلب عبد الناصر وبعد اصدار الملك امرا وهميا بوقف الاطلاق — هذا التهافت ليس الا دليلا على أن الامور في الاردن كانت قد تجاوزت مقدرة الانظمة العربية في ان تضبطها او ان تضع حدا لها لصالح بقاء الملك . هذا البقاء الذي يشكل بالنسبة للانظمة العربية ضرورة لا غنى عنها في صفقة التسوية السلمية اي في المخرج الذي لا مناص منه لحل مأزق هذه الانظمة في الصراع العربي — الاسرائيلي .

لذلك لم يكن عجيبا ان يكون الداعي لمؤتمر قمة عربي طرفا مقاطعا للجامعة العربية منذ أمد وداعيا سباقا الى الصلح مع اسرائيل . فمثل هذه الدعوة لم تعد مقصورة على النظام المصري يطلقها من موقع قوة لتغطية تراجعاته في معاركه الوطنية تحت ظلال البيارق العربية على اختلاف الوانها . لقد ترددت مثل هذه الدعوة في ظروف المجابهة الحاسمة بين قوات الملك والمقاومة الفلسطينية الى درجة من الهزال لم تبق معها الا تونس — وهي التي عزلت نفسها منذ زمن عن كل قضايا العرب الوطنية — تبادر لتبنيها عساها تنقذ حليفا عزيزا ..

المؤتمر وتبني موقف الملك

هكذا كانت الدعوة الهزيلة الى مؤتمر قمة في وقت اكتسب الصراع فيه بين قوات الملك والمقاومة حدة اصبح يستحيل تلطيفها عبر تدخل عربي مهما كان شكله . فصمود المقاومة في عمان رغم كل اساليب الوحشية التي اتبعتها قوات السلطة ، واعلان المناطق المحررة في الشمال وقدرة المقاومة على المحافظة عليها ، ثم تدخل جيش التحرير الفلسطيني بآلياته ، والموقف السوري باتجاه دعم المقاومة عسكريا ، ان باسلوب الدعم المقنع او اسلوب الدعم الصريح ... كل ذلك كان يضع للتدخل العربي حدودا تقف عند العجز الاكيد عن الوصول الى صيغة تسوية بين فريقين وصل الصدام بينهما الى نقطة اللارجوع .. من هنا يكتسب كلام هيكل معنى عندما يركز في مؤتمره الصحفي الاخير على القول : « ان اقتراح عقد القمة ليس مبادرة مصرية » .. ويكتفي بتسجيل امله « ان ينجح — المؤتمر — في عمل شيء ما » مضيفا « نحن ندرك تماما أن الموقف في عمان وفي الاردن مشحون بالتعقيدات للغاية » .. من هنا ايضا يكتسب تبرير هيكل لفشل المؤتمر معنى عندما يقول مكررا : « وكما سبق ان قلت ينبغي أن نستبعد من أذهاننا فكرتنا التقليدية عن مؤتمر القمة... لن يجري الامر على هذا النحو ، ولن يأخذ هذا الشكل ، وربما استطعت أن أقول ان الاجتماع او الاجتماعات الخطيرة تجري الان بالفعل » (النهار ٢٣ ايلول) .

لكن ما الذي تمخض عن هذه «الاجتماعات الخطيرة » ؟.

ارسال وفد عربي برئاسة النميري الى الاردن حاملا حلا مستحيلا يتضمن كما اشارت الصحف :

— حكومة جديدة في الاردن تراعى فيها الظروف والحساسات .

— بالمقابل تفرز العناصر المتطرفة في حركة المقاومة .

— يوضع اتفاق جديد للتعاون بين الحكم في الاردن وحركة المقاومة ، كما يتضمن ايضا طلبين محددين : — وقف اطلاق النار فورا واقالة الحكومة العسكرية .

في ظل هكذا وضع ، وبعد مقتل الالاف من الجماهير الفلسطينية والاردنية ، من الواضح انه لم تعد ورقة الحديث عن عناصر متطرفة في المعركة ورقة ذات فعالية في شق المقاومة ومغازلة طرف معين فيها في لعبة توازن مع السلطة .. كذلك لم يعد بامكان القوى العسكرية التي قطعت اشواطا بعيدة في صدامها الدموي مع المقاومة وجماهيرها الوطنية أن تتراجع عن المواقع الامامية في الحكم .. ففي تراجعها انهيار اكيد للنظام الملكي من أساسه وانتصار حتمي للمقاومة ستكون نتائجه بالتاكيد حسابا عسيرا لكل القوى الرجعية الملكية العميلة . هذا ما تعيه تماما هذه القوى عندما تدع الملك يعلن أمره مرارا بوقف اطلاق النار وتستمر هي بمعاركها الوحشية . وهذا ما تعيه المقاومة ايضا عندما ترفض هي بدورها وقف اطلاق النار وعندما يضطر عرفات ان يرسل الى عبد الناصر رسالة جواب على ادعاء النميري من اذاعة عمان (مساء الاربعا ٢٣—٩—٧٠) ان اتفاقا نهائيا على وقوف اطلاق النار قد جرى على أثر اجتماع مع الملك وبعض زعماء الثورة الفلسطينية ، رسالة يؤكد فيها عرفات « اننا فوجئنا بالاتفاق ولا علم للثورة به .. » كما تضطر المقاومة ان تذيع بيانا ترفض فيه الوساطة العربية لتبني اصحابها موقف الحكم الاردني تبنيا كاملا . ذلك ان تقيد المقاومة بوقف اطلاق النار يعني وقوعها في الفخ الذي تنصبه لها القوى الحاكمة في الاردن .. اي أنها فرصة ذهبية للقوى العسكرية لشل فعالية جيش التحرير الفلسطيني والدعم السوري (قبل تراجعه) لتكمل تصفيتها الوحشية للفدائيين تحت ستار وقف اطلاق النار وادعاء انتهاء الازمة وتطبيل وتزمير الانظمة العربية لمصالحة يكون فيها الملك حسين وزبانيته هم المنتصرون الحقيقيون .

— البقية على الصفحة ١٥ —

مقاومة عنيدة صلبة للفدائيين

في وجه الجيش العشائري العميل المتفوق عدة وعددا

عندما باشرت السلطة العسكرية العميلة في الاردن بتنفيذ مخططها الرامي لحسم ازدواجية السلطة في البلاد بين الفدائيين الفلسطينيين وبين الحكم العشائري – العسكري ، وذلك تبعا لامر السفاح المجالي القاضي بـ « تطهير الاردن من مراكز الفدائيين » ، أبدت المقاومة نمطا من المواجهة الكلية متناسبا مع مقتضيات الوضع ومع طبيعة المجابهة . فالمعركة بين النظام العميل وبين حركة التحرر الوطنية حاسمة هذه المرة : فالوضع العربي ملائم ومتعاطف مع السلطة ، والوضع العالمي محكوم بمنطق روجرز ، والوضع الداخلي في الاردن متميز بتعبئة عسكرية كثيفة في عدائها للمقاومة وبقوى وطنية شبه متارجحة بين « ضميرها » الوطني (وهذا كل ما لديها من الوطنية) وما بين ارتباطاتها السياسية بركاب جوقة الحل السلمي واخوة وحدة الصف الناصرية مع غلبة العنصر الاخير .



قوات الثورة تستولي على حاملة جنود اردنية مجنزرة بعد اعطابها ..



جنود اردنيون يعتلون سيارة عسكرية ويطلقون رصاص مدفعهم على منازل المدنيين في عمان

ففي مقابل تصميم العملاء الشرس على تصفية المقاومة واسكات اطارها الفلسطيني بقوة السلاح ، هذا التصميم المتمثل بأوامر وقف اطلاق النار الوهمية التي اعتبرها عبد الناصر ورفاقه القذافي والنميري دليلا على سعة صدر صنيع الاستعمار وربيب الامبريالية حسين ، اتخذت المقاومة موقفا متناسبا على الصعيدين العسكري والسياسي . فقد أبدت المقاومة مجابهة عسكرية شاملة في وجه قوى متفوقة عليها عدة وعتادا ، مقاومة عنيدة صلبة في عمان وعمليات واسعة النطاق ضد هجمات مدرعة على المواقع في اربد وفي المنطقة الشمالية . وقد بدا في بدء القتال وكان الجيش العشائري العميل سيقضي على مواقع المقاومة في الشمال في الوقت الذي كان يقوم فيه بقصف بربري لمناطق التجمع السكاني الكثيف في عمان حيث للفدائيين مواقعهم وجماهيرهم .

وفي غمار دفاع الفدائيين الباسل عن مواقعهم تدخلت دبابات جيش التحرير بمساعدات سورية ودحرت اللواء الاربعين التابع للملك وحررت المنطقة الشمالية وسيطرت على مفارق الرمثا وجرش ، ممكنة المقاومة من السيطرة على المفرق وداعمة سيطرتها على مفرق صويلح ، ومؤمنة بالتالي تطويق عمان من جميع الطرق الا تلك المؤدية الى الصحراء .

بذلك وفرت سوريا للمقاومة منطقة محررة من الممكن استعمالها بمثابة قاعدة سياسية وعسكرية وتموينية ، ووفرت مجالا للحركة وللتراجع ليس بوسع المقاومة العمل بدونه .

مثلث المنطقة المحررة اساسا بني عليه موقف سياسي اعطاه بعده الفعلي في مجال السياسة المحلية والعربية . فتصاعد الموقف السياسي من المطالبة الضبابية بحكومة وطنية الى المطالبة باسقاط النظام العميل (فتح ٢٣ – ٩ – ٧٠) الى رفض محاولات الوصاية العربية التي فهمت على انها محاولات احتواء في صالح النظام العميل الى الهجوم على عبد الناصر من « صوت اللجنة المركزية » (دون ذكر اسمه)، هذا التصاعد يعكس عبثية الانشغال والتخوف بمستقبل الحكم بعد الاطاحة بحسين نتيجة لانكسار اوهام « التجميد » على واقع المجابهة ، ولادراك واقع وحتمية تكسر كل تجميد وكل خدعة ناصرية . فالمنطقة المحررة هي حيث توجد البذور الاولى للادارة الوطنية ومركز انطلاق واحتماء المقاومة . وشكل الرفض المتواصل لعروض وقف اطلاق النار الملكية التعبير الامثل عن الصلابة السياسية (مجابهة الاغراءات الناصرية) والصلابة العسكرية (المنطقة المحررة) .

عزز هذا الوضع معنويات الفدائيين الذين كانوا يقاتلون دبابات السلطة في عمان. فكان الاستبسال في وجه القصف الوحشي والاحتلال البطيء المصر لمناطق المدينة . ولا من دليل افضل على ذلك من ان المناطق التي سمح فيها بالتجول يوم الاثنين في ٢١–٩ هي المدينة الرياضية والشميساني والهاشمي الشمالي والجنوبي وماركة الشمالية والجنوبية والمحطة ، علما بان هذه المناطق هي اما قليلة السكان (المدينة الرياضية وماركه) او هي مناطق سكن الضباط ومركز المخابرات العامة (الشميساني) أو هي منطقة تجارية في وسط المدينة (المحطة) .

ثم صدرت الاوامر بسحب مظاهر التاييد السوري الفعلي بفضل مساعي الاتحاد السوفياتي الراكض وراء السلام ضمن الاوضاع القائمة المحكومة بمنطق روجرز التصفوي وبفضل تحركات الدول العربية الجارية في ركابه . بعد أن يعرض العراق خدماته على المقاومة يغير رأيه ويعرضها على العملاء في الاردن في سبيل تطويق النفوذ السوري اللاحق لصمود المقاومة ! لم يحدث ان اجتمعت الصفاقه والعماله كما تجتمع في الفجاجة التي تميز تحركات الطغمة العسكرية العراقية . وما أن حدث ذلك حتى بدأ الزحف الاردني لاحتلال المواقع التي كانت تسيطر عليها الدبابات التي اعطتها سوريا للمقاومة والتي انسحبت بعد أن اوصلت المقاومة الى منتصف الطريق في مسيرتها نحو القضاء على السلطة العميلة .

وبانسحاب اخر مظاهر التاييد العربي ، تركت المقاومة لوحدها لتجابه : اما تصفية دموية نهائيا تحول اشلاءها الى فلول تجوب المناطق الاردنية ، او الى الرضوخ الى سلام حسيني – ناصري يدفع بها الى العزلة عن جماهيرها الفلسطينية ويجردها من فاعليتها السياسية ويجعلها جزءا من ملاكه مقابل

– البقية على الصفحة ١٥ –

مؤامرة التصفية في مداها العالمي

المعركة الصلبة التي خاضتها المقاومة الفلسطينية في الاردن ، لم يكن الملك العميل وقواته فيها سوى الاداة الضاربة .. أما القوى التي حركت الاداة وامدتها بفعاليتها .. فكانت موجودة في امكنة اخرى ..

احدى قطع الاسطول السادس الاميركي تعرض عضلاتها في البحر الابيض المتوسط .

والجماهير العربية ، التفتت ، وهي تتابع انباء المجزرة الى تواطؤ انظمة البورجوازية والاقطاع في الوطن العربي مع سلطة الاردن العميلة . لكن تلاحق الحوادث لم يكن يتيح مجالا كافيا للالتفات الى دور الضغوط الدولية المتضافرة من الجهتين السوفياتية والاميركية – والجهات الاخرى – في حسم الصراع لصالح النظام الهاشمي في عمان .. في غمرة المعركة لف النسيان مشروع روجرز ووقف اطلاق النار على قناة السويس والمفاوضات العربية – الصهيونية المجمدة في نيويورك تنتظر نهاية المعارضة العربية الشعبية المنظمة المسلحة لتصفية القضية الفلسطينية .. في غمرة المعركة وجد الزيات ، ممثل مصر في المحادثات ، فسحة من الوقت ليشير الى أن ابعاد قواعد الصواريخ الجديدة عن قناة السويس ليس بالامر المستحيل .. ما الذي يقف خلف هذا كله ؟ ما الذي يحمل الانظمة العربية على كشف واقعها المتردي في التواطؤ العاجز على ضرب الحركة الوطنية العربية التي كان البعض منها حتى الامس ، حامل لوائها ؟

من المؤكد ان الاطراف الداخلة في الصراع العربي الاسرائيلي ما تزل منذ عام ١٩٦٧ تفقد ، شيئا فشيئا مقاليد امورها . فليس ثمة بين هذه الاطراف من يعتمد على قواه الداخلية في المواجهة ، بل انه تصاعدت كلفة المواجهة وازدادت مشكلاتها المادية والسياسية تعقيدا ، وقع كل من هذه الاطراف في مزيد من الخضوع للجهة الدولية التي تحميه وتزوده بالسلاح وبالعون على اختلاف اشكاله .

مثل هذا التوكيد لا يشير الى الاردن بالدرجة الاولى . فمملكة حسين لم تكن في اي حين دولة مستقلة . هي لم تكن كذلك حين انشاها الانكليز قاعدة لهم .. وهي لم تعد كذلك حين تحول ولاؤها نحو الاميركيين . واذا كان ضم الضفة الغربية اليها في بداية الخمسينات قد البسها قناع الدولة المتكاملة السمات اذ اعطاها اقتصادا له حظ ما من التكامل واتاح لها نفخ الحياة في مؤسساتها السياسية ، الا ان ذلك لم يخرجها من وضع المملكة المتعيشة على المساعدات الامبريالية او العربية الرجعية .. ثم انها ما لبثت ان عادت الى حالتها الاولى حين وقعت الضفة الغربية تحت الاحتلال .. فلم يعد الملك يجد ضيرا من وضع نفسه تحت الحماية الناصرية ، بعد ان اقترب النظام الناصري نفسه من حماة المملكة الاصليين : الامبرياليين والرجعيين العرب . هذه الحماية الناصرية الجديدة – وقد رافقها نمو المقاومة الفلسطينية – لم تغير في موقف السلطة الاردنية من الحركة الشعبية الفلسطينية – الاردنية ، سوى عنصر واحد : عنصر التوقيت . فلم يعمد الملك الى الامتثال فورا لاوامر سادته الامبرياليين الذين ازعجهم نمو المقاومة ، بل اكتفى بضربة من هنا وضربة من هناك ، منتظرا أن تكون ساعة التصفية ملائمة لحماته جميعا: الجدد منهم والقدماء .

هكذا استطاع الملك العميل وزبانيته ان يضربوا ضربتهم الاخيرة دون ان يجدوا طرفا رسميا واحدا يرغب في ردعهم أو يستطيع ردعهم ان رغب .

كان واضحا ان الاطراف الاخرى كلها حبيسة العلاقات العضوية التي نسجتها خلال السنوات الثلاث الاخيرة – وقبلها – مع الكتلتين العالميتين والتي انتهت الى موافقة معظم هذه الاطراف على مشروع روجرز وبقاء الاطراف الباقية رهن الانتظار او رهن الديماغوجية العاجزة تماما عن احباط المشروع او حتى عن تقديم سند فعلي للذين يناضلون فعليا في سبيل احباطه .

هذه الانظمة كلها بنت تواطؤها او تراجعها، خلال الصدام الحاسم ، على التهديد الاميركي – الاسرائيلي بالتدخل من جهة ، وعلى ضغط الاتحاد السوفياتي لـ « منع » هذا التدخل.. منعه بوسيلة عجيبة هي ترك المقاومة الفلسطينية تذبح في الاردن ثم ترك السفاحين يخرجون من المجزرة « اخوة » للمناضلين .. وللقادة العرب الاخرين بطبيعة الحال .

كان ثمة عامل اساسي سيحمل مجرمي الحرب الاميركيين على التدخل في الاردن ، وهو أن تميل الكفة في ميزان الصراع لصالح المقاومة . وكانت المقاومة تعتمد في المعركة على وجودها بين الجماهير والتحام الجماهير بها . لكن هذا الالتحام لم يتح له ان يؤدي دوره لان وحشية الضربات التي انزلت بالجماهير نفسها تفوق حدود التخيل ولان النظام العميل لم يراع اية حرمة للمدنيين بل حول الحرب الى حرب ابادة لهم يسقط فيها الالوف من عزل ومسلحين .

أمام هذه الشراسة لم يكن ثمة ما يمكن ان يجابه دبابات العملاء سوى دبابات اخرى . وبدأت المقاومة تعمل فعلا بعد دخول الدبابات السورية وتشتيتها للواء الاربعين على توطيد منطقة محررة تصلح قاعدة لمواجهة طويلة لا يستطيع حسين أن يصمد لها حين تعزف عن حرب المواجهة وتباشر – معتمدة على مساندة الجماهير – ضرب مرافق السلطة والجيش في المدن وسواها .

لو ان الدخول السوري ، طال اذن وادى دوره المنتظر لبات الانزال الاميركي محتما . والاميركيون حينما يخططون للتدخل يعتمدون على وجود مصالحهم تحت حماية الانظمة العربية التي يقوم اقتصادها كله على هذه المصالح (السعودية ، الكويت ، ليبيا ، الخ ..) لذا فهم يعتبرون ظهرهم امنا . ثم ان تدخلهم – الذي قد ينهونه بعد قمع المقاومة ونيل ضمانات تؤمن تصفية الصراع العربي الاسرائيلي كله – هو اجدى لحسين وطغمته من معونة اسرائيلية مباشرة تقدم اليه ..وذلك ان اسرائيل ما تزال عدوا للانظمة العربية – حتى اشعار اخر – اما الولايات المتحدة فالموقف منها يتراوح بين العتاب المر والصداقة التي لا تشوبها شائبة .

الا ان المساندة السورية للمقاومة لم يطل اجلها . ففي سوريا جناح في الحكم – هو الجناح الاضعف – كان يامل أن تشد هذه المساندة من أزره وان توطد مواقعه . غير ان سوريا – شأنها شأن دول المنطقة الاخرى – لا تملك زمام أمرها .. ما لبث الاتحاد السوفياتي أن تحرك . واذا كان الامر قد صدر الى الدبابات السورية بالتقدم من درعا، فان الامر بالانسحاب قد صدر اليها من موسكو . ولم تنس موسكو ، بعد نجاح « مسعاها » ان تتصل بالسفارات الغربية مطمئنة .. ولا أن تصدر بيانا تحذر فيه من التدخل الاميركي !!..

اذا كان هذا شأن الذين حاولوا مساندة المقاومة بالاسلوب الوحيد الفعال «ثم نكصوا» فما هو شأن الذين لم يحاولوا شيئا من ذلك ، بل سكتوا وتواطؤا ؟ هؤلاء ايضا كان « التقاؤهم » ثمرة اللقاء الاكبر « اللقاء الاميركي – السوفياتي» . فالحرب مع اسرائيل حينما تمسي حرب « الكترونات » يمسي الامر والنهي في يد مصدري « الالكترونات » الوحيدين . ويكون ثمن اللقاء هو رأس المقاومة الفلسطينية ، التجسيد الحي الوحيد لبشائر حرب اخرى تقوم على غير الالكترونات والمفاوضات واقتسام النفوذ . هكذا يلتقي « الاخوة في روجرز » لا في العروبة تحت وصاية حماتهم ، على دعم « اخيهم » الاردني ، الطرف الوحيد الصالح في الاردن للذهاب الى نيويورك وهكذا ايضا تشل حركة الاخرين الذين يدعون انهم لا يريدون الانتساب الى هذه الاخوية (العراق ، سوريا ، الجزائر) لكنهم يقفون – شانهم شأن سواهم – ليحولوا دون نمو نمط المواجهة الاخر .

واذ نقول ان الدولتين الكبيرتين اضطلعتا – من خلف ستار شفاف – بدور بالغ الضخامة في مذبحة الاردن ، فاننا لا نريد أن نغسل الزبائن المحليين من عار هذه المذبحة ولا من مسؤوليتهم فيها .

ذلك ان اعلان الحرب على خضوع الوطن العربي للعبة عالمية لا يملك مقاليدها ، لا يعني خوض المعركة في واشنطن او في موسكو ، بل يعني قبل كل شيء تحطيم الدمى القذرة التي تمسك واشنطن وموسكو بخيوطها من بعيد ..

تعليقات

تعليق سوفياتي

ان خطر تدخل اجنبي هو السبب الرئيسي الذي يحمل المسؤولين السوفيات على التعبير عن أملهم في ان تبذل شعوب البلاد العربية ، وقادتهم وحكوماتهم ، وكذلك المنظمات العربية .. جهدها لتضع حدا لاقتتال الاخوة في الاردن ، بأسرع وقت ممكن ، ولتطوق المضاعفات الخطيرة لتطور الاحداث في الشرق الاوسط ..

نيكولاييف – عدد الازفستيا في ٢١ ايلول .

تعليق صيني

في ١٧ ايلول ١٩٧٠ ، حض الامبرياليون الحكومة الرجعية العسكرية في الاردن على شن هجوم عنيف على الفدائيين الفلسطينيين بقصد القضاء على نشاط الحركة الثورية الفلسطينية . ان فظائع الحكومة الاردنية الرجعية مدبرة ومنظمة من قبل الامبريالية الاميركية التي ترى في الفدائيين الفلسطينيين حاجزا جديا في وجه العدوان ومشاريع السيطرة على الشرق الاوسط .

وكالة الصين الجديدة – نشرة ٢١ ايلول .

تعليق فيتنامي

لقد لجات الولايات المتحدة الى مناورة السلام الكاذبة للخداع . فاقترحت وقف اطلاق النار بين اسرائيل والبلدان العربية لتدعم اسرائيل .. وتضعف مقاومة الشعوب العربية وحركة التحرير العربية في فلسطين .

نهان دان ..

مجازر الاردن الوحشيّة جواز مرور الانظمة إلى مائدة المفاوضات

الان انكشفت الاقنعة نهائيا وباتت مواقف الانظمة العربية على حقيقتها . فدماء عشرات الالوف من الشهداء والجرحى ، والمدن والمخيمات التي دكت بمن فيها لا يسأل عنها فقط سفاح الاردن العميل ومعاونوه المجرمون الانذال، بل يشارك في المسؤولية فيها كذلك حكام العرب الانهزاميون اللاهثون وراء الحل السلمي ومشروع روجرز الاميركي لتصفية القضية الفلسطينية ، والمتطلعون الى اليوم الذي يجلسون فيه الى مائدة المفاوضات مع العدو دون ازعاج او معارضة جدية .

لقد وقف هؤلاء الحكام يتفرجون على المجازر التي لم يكن بقدرة نظام الملك حسين أن يرتكبها لولا المناخ السياسي الذي أمنه له دعاة الحل السلمي ، وهكذا كانت المجازر الوحشية في الاردن ليس فقط دفاعا عن حكم العمالة والخيانة الضالع مع مخططات اسرائيل والامبريالية ، بل ، في نفس الوقت ، دفاعا عن الانظمة العربية العاجزة والقابلة بالحل السلمي التي تدرك جيدا ان المقاومة الفلسطينية تشكل النقيض الصارخ لها .

وبعد يومين او ثلاثة من بدء المجازر وسقوط عشرات الالاف من الشهداء والجرحى واعلان المقاومة تصميمها على متابعة المعركة حتى اسقاط الحكم العميل في الاردن واقامة سلطة وطنية فيه ، انبرت القاهرة ومعها السودان وليبيا للقيام بدور المنقذ للنظام الاردني والمتستر على جرائمه التي فاقت ما قام به هولاكو وهتلر ، وبدأت تحركها في سبيل وضع تسوية جديدة تخدم حكم الملك العميل وتستجيب لشروطه . وفي ذات الوقت عمدت الى المبالغة في التهويل بخطر التدخل العسكري الاميركي متخذة منه ذريعة تغطي بها دورها في انقاذ حكم الملك حسين تحت شعار العمل على وقف « اقتتال الاخوة» وعدم اعطاء اميركا ذريعة للتدخل . ولم تترك وسائل اعلام القاهرة نبأ عن حملة التهويل الاميركية عن الاستعدادات الجارية للتدخل العسكري الا وتلقفتها وضخمتها بقصد دعم موقفها الداعي الى وقف اطلاق النار والحؤول دون تقديم اية مساعدات عسكرية وسياسية للمقاومة (من قبل سوريا) او لوقف هذه المساعدات .. وكم كان الامر معبرا ان حكام القاهرة حرصوا على ابداء معارضتهم لاي تدخل سواء كان امبرياليا ام عربيا — المقصود سوريا — في الاردن . كما ان محمد حسن الزيات مندوب مصر في الامم المتحدة لم يتورع عن أن يشجب علنا ما ذكرته وكالات الانباء عن دخول قوات سورية الى الاردن لدعم المقاومة .

وقد برز حرص الانظمة الانهزامية على تغطية جرائم حكم الخيانة في الاردن وسفكه دماء عشرات الالوف من عناصر المقاومة وجماهير الشعب الملتفة حولها منذ اللحظة الاولى لبدء المجازر . فحكام بغداد الذين ملأوا الدنيا زعيقا عن استعدادهم للتدخل لصالح المقاومة ووضعهم القوات العراقية المرابطة في الاردن تحت قيادة اللجنة المركزية الفلسطينية ، وقفوا مكتوفي الايدي أمام حملة التصفية والابادة التي يقوم بها الحكم الاردني العميل ضد الثوار وجماهير الشعب الاردني والفلسطيني . وحتى الملك حسين نفسه أشاد بحياد القوات العراقية وعدم تدخلها .. وبذلك انفضح زيف الشعارات التي كانت تطلقها بغداد وتسلطت علامات الاستفهام حول حقيقة ارتباطات الحكم العراقي والادوار التي يمثلها .

أما القاهرة فقد أرسلت الفريق صادق رئيس اركان حرب القوات المسلحة المصرية الى عمان حيث تولى تسليم سلسلة رسائل من عبد الناصر الى « أخيه جلالة الملك حسين » يدعوه فيها الى وقف اطلاق النار . ثم تولت « الاهرام » نشر بيان منسوب الى ياسر عرفات يعلن الموافقة على وقف اطلاق النار ، ولكن مصادر المقاومة نفت فيما بعد ان يكون مثل هذا البيان صدر فعلا عن رئيس اللجنة المركزية .

ثم جاءت بادرة الحكومة التونسية بالدعوة الى مؤتمر قمة عربي للبحث في اتخاذ موقف عربي موحد من أجل وقف القتال في الاردن . ولكن مع ذلك فقد تعذر انعقاد مؤتمر القمة بسبب تغيب سوريا والجزائر والمغرب والعراق عنه ، كما تغيب كذلك الملك حسين — الذي أرسل رئيس وزرائه محمد داوود — وياسر عرفات .

وازاء فشل مهمة الفريق صادق واستمرار المعارك أرسل الرؤساء والملوك ، بعد مشاورات فيما بينهم ، وفدا الى الاردن برئاسة النميري الذي اريد منه ان يكون « شاهد زور » على مباحثات صورية بين حكام الاردن وأربعة أسرى من قادة المقاومة ارغموا على توقيع اتفاق مع حكم السفاكين يستجيب لشروط الملك التصفوية . ولكن قيادات المقاومة فضحت هذه المناورة المشينة وأعلنت ان لا مفاوضات ولا وقف اطلاق نار مع حكم الخيانة وان الاسرى المغلوبين على امرهم لا يملكون حق التفاوض ، وان الكلمة أولا وأخيرا هي للمقاتلين الابطال الذين قدموا الوف الشهداء وما زالوا مستعدين لتقديم الوف اخرى .

وقد أصبح واضحا ان حرص الانظمة العربية — وفي مقدمتها القاهرة — على الحفاظ على الحكم الاردني يوازي حرص الملك نفسه. ذلك أن سقوط هذا الحكم وقيام حكم وطني متلاحم مع الثورة الفلسطينية مكانه يعني بالضرورة قفل الباب في وجه مشاريع الحل السلمي التصفوية للقضية الفلسطينية. فالنظام المصري في سعيه وراء الحل السلمي على أساس مشروع روجرز الاميركي ، لهو بحاجة ماسة الى دولة عربية اخرى من دول المواجهة مع العدو تسعى مثله وراء الحل السلمي .

ان ما يجري حاليا في الاردن من حملة ابادة وحشية ضد فصائل المقاومة هو في الواقع تنفيذ عملي لشرط اسرائيل الرئيسي من أجل القبول بالحل السلمي .. فقد أعلن العدو أكثر من مرة أنه لا يمكن ان يقبل بعقد أي اتفاق مع الدول العربية لا يتضمن تعهدا واضحا من جانب هذه البلدان بالعمل على تصفية المقاومة الفلسطينية المسلحة في أراضيها . اذن ان ضرب حركة المقاومة ، خصوصا اذا ما كان على مثل هذا المستوى من الوحشية ، هو بمثابة « جواز مرور » للانظمة العربية اللاهثة وراء الحل السلمي الى مائدة المفاوضات .. وفي اعتقاد هؤلاء ان الاف القتلى والجرحى الذين سقطوا من الفدائيين والجماهير الفلسطينية والاردنية المؤيدة لهم هم الثمن المطلوب لبعث مشروع روجرز وتطمين اسرائيل الى رغبة الانظمة الصادقة بالتفاوض وعقد الاتفاق التصفوي النهائي للقضية الفلسطينية .

ان ما يقوم به حكم العمالة في الاردن بتأييد ضمني من الانظمة العربية الانهزامية من ابادة شاملة لجماهير الشعب الفلسطيني وتصفية جسدية لفصائل حركة المقاومة لهو أمر عجزت اسرائيل عن تنفيذه خلال أكثر من ٢٢ عاما ، وكان لا بد من قيام حكم عربي عميل بهذه المهمة القذرة . العدو طرد الشعب الفلسطيني من أرضه ونكل به وشرده في الدول العربية المجاورة .. والان يقوم حكام الاردن بحملة ابادة ضد هذا الشعب بينما تتفرج انظمة الحل السلمي على المجازر وتفرح بها .

ولكن من المؤكد ان هذه الفرحة لن تطول لان ما تحسبه الانظمة الانهزامية هزيمة لحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة هو في الواقع مرحلة جديدة من شأنها ان تضع الجماهير الفلسطينية والعربية على طريق الثورة الشعبية الحقيقية .

فالشعب الذي يضرب أمثلة خارقة في البطولة في وجه السفاحين ويقدم خلال اسبوع واحد عشرات الالوف من الشهداء والجرحى دون ان تلين له قناة او تضعف عزيمته على الصمود وتحقيق اهدافه في اسقاط حكم العمالة وتحرير ارضه السليبة فلسطين ، هو أبعد من ان تنال منه مؤامرات العملاء وخطط الانظمة التي تريد ازاحته من طريقها الى قاعة المفاوضات .

الان تستطيع حركة المقاومة ان تفاخر الدنيا بأنها اصبحت جديرة بحمل لواء الثورة . لقد كسبت ذلك ببطولاتها وصمودها والدماء التي سقت بها الارض التي تقاتل لتحريرها من حكم العملاء والسفاحين . ان هذه الدماء التي لا تزال تسفك ستزود المقاومة بزخم ثوري جديد وتجعلها أكثر قدرة على الصمود في وجه التحديات المتزايدة سواء من الدوائر الصهيونية والامبريالية أم من الانظمة العميلة او اللاهثة وراء الحل السلمي .





لقد هولوا كثيرا بالتدخل العسكري الاميركي وشاركت حملات الدعاية الرسمية العربية ، والسوفياتية بهذا التهويل . وقد دعت وكالة « تاس » السوفياتية الفدائيين الذين تسفك دماؤهم على أيدي الحكم الاردني العميل بالا يعطوا الاميركيين حجة يتذرعون بها لانزال قواتهم .. أي كان على المقاومة وفقا لمنطق بعض الانظمة العربية والسياسة السوفياتية ان يقدموا رقابهم للذبح على أيدي الحكم العميل كي لا تجد اميركا في ذلك « حجة » للتدخل . وهذا الخوف من التدخل يعكس انهزامية الانظمة وعجزها وضلوعها في خطط الدول الكبرى لتحقيق التسوية السلمية وتصفية القضية الفلسطينية .

ولكن لماذا تتدخل الولايات المتحدة في الوقت الذي تقوم الانظمة العربية بنفس الدور الذي يفترض ان يجري التدخل من أجله ، اي حماية نظام حكم الملك حسين وتسهيل ضرب المقاومة ؟

وبالطبع تفضل اميركا الف مرة ان تقوم الانظمة العربية بهذا الدور من ان تتورط هي مباشرة بتدخل عسكري سيخلق لها مضاعفات ومحاذير على الصعيد الدولي فضلا عن الصعيد الاميركي الداخلي حيث تقوم معارضة شديدة ضد التورط الاميركي — ولا سيما على الصعيد العسكري — في قضايا الدول الاخرى .

ان المعركة في الاردن مستمرة وقد اثبتت حركة المقاومة الفلسطينية بفصائلها الاساسية المقاتلة انها قادرة على الصمود وتحمل الضربات الوحشية من الحكم العميل ، كما أنها قادرة في ذات الوقت على كيل الضربات الموجهة له . ويبدو مستحيلا بعد الذي حدث في الاردن ، حيث يصمد الثوار ببطولة رائعة وراء انقاض عمان والمدن الاخرى التي دمرها القصف الوحشي لقوات العملاء ، ان يقبل المقاتلون الشجعان باية تسوية تسعى اليها الانظمة العربية العاجزة وتكون في صالح الحكم العميل .

ان التعايش بين الثوار وحكم السفاحين تقوم دونه بحار من دماء عشرات الالوف من رجال المقاومة وجماهير الشعب . ومهما حاول العملاء الظهور بمظهر السلطة المسيطرة على الموقف بمساعدة معنوية من الانظمة العربية الانهزامية فلن يستطيعوا الصمود طويلا في وجه شعب صامد دفع عشرات الالوف من الضحايا دفاعا عن قضيته واهدافه الثورية . وسيأتي يوم ينزل فيه العقاب بجميع السفاكين والقتلة الذين غمسوا ايديهم بدماء الشعب .. وسيكون لهؤلاء المجرمين قبور شواهدها من احذية الثوار .

الطبعة الثانيّة لرسالة الرئيس الوداعيّة

مساء ٢١-٩-٧٠ وجه الرئيس شارل حلو رسالة وداعية الى اللبنانيين ،صيغت بشكل يصعب على الفئات الشعبية ادراك مضامينها الفعلية . مما يدعونا الى اعادة كتابتها بلغة اكثر شفافية من الاولى ، بحيث يتيسر لهذه الفئات ان تقرأ الرسالة من مواقعها هي ، بلغتها الصريحة هي . وقد راعينا ، في اعادة الصياغة تسلسل المواضيع الواردة في الرسالة الاولى .

« ايها اللبنانيون

أود ، وانا أودع مهام الرئاسة ، ان أؤكد ، مرة اخرى ، ايماني بلبنان ، بما هو مدعو الى القيام به ، مؤسسات وأجهزة ، لخدمتنا ، نحن الاقطاعيين السياسيين والبورجوازيين ، أصحاب المصارف وكبار التجار .

صحيح اننا ، في هذه المرحلة من تاريخنا ، نواجه مع العالم العربي باسره ، اسرائيل . الا اننا نواجه ، في نفس الوقت ، الشعب الفلسطيني ، بطليعته المسلحة : المقاومة ، ونحن ، جميعا ، ما بين هذه وتلك نرى أن المقاومة الفلسطينية نقض خطير لنا ، لانظمتنا على اختلاف أشكالها وألوانها . فنحن ، معشر الحكام العرب ، لا نريد ولا نستطيع أن نواجه اسرائيل بما هي كيان مرتبط بالامبريالية العالمية . اذ ان تلك المواجهة ، اذا حصلت، تستدعي منا اطلاق حريات شعوبنا وتعبئة قدرات هذه الشعوب مما يفسح في المجال لها لان تسيطر هي على مقدراتها وثرواتها . مما يؤدي الى نقض مصالحنا وهدرها . وكيف نفعل ذلك ، ونحن واسرائيل نلتقي على صعيد الارتباط المصلحي بالرأسمال العالمي ، حيث نستمد مبرر وجودنا . وعلى ذلك فان الحل السلمي ، بالاساس الذي يرتكز عليه (قرار مجلس الامن) والمعبر الذي ندخل اليه منه (مقترحات روجرز) ، هذا الحل المؤدي الى الاعتراف باسرائيل ، كيانا له سيادته الاقليمية على أرض فلسطين ، وحقه في العيش ضمن حدود امنة لا يعكر صفوها — ولا صفونا — عمل فدائي فلسطيني، هذا الحل هو الحل الوحيد المنقذ لنا ولصالحنا. ومن هنا ، تحركنا نحن ، من جهتنا ، لضرب العمل الفدائي والحركة الوطنية المؤيدة له . في نيسان وتشرين ، وفي أوقات وأماكن اخرى. ولما كان الوضع الداخلي والعربي ، غير مؤات لصالحنا فاننا حاولنا جهدنا لاحتواء المقاومة عبر التنازل اللفظي لها فيما سمي باتفاق القاهرة . واذا كان هناك من تناقض فيما بيننا وبين اسرائيل لجهة المزاحمة بين طرفين يرتبطان بسيد واحد ، فانه بعد تنفيذ الحل السلمي ، وفي ظلال ظروفه ، يمكن أن يسوى هذا التناقض ضمن معطيات الوضع الجديد . اذ ان تغلغل النفوذ الاقتصادي الاسرائيلي في منطقتنا العربية ، لا يمكن ان يتم الا عبرنا ، نحن القيمين على السلطة هنا . مما يدعونا ، جميعا ، الى تسوية الحصص الناجمة عن عملية استغلال الشعوب في المنطقة ، ضمن مقاييس الوضع الجديد .

اننا ، بمضاعفة ادراكنا لخطورة دورنا ، وضرورته ، وبفضل هذا الدور نفسه ، نوثق التعاون بين الانظمة العربية للتخلص من العنصر المفجر المخطر في المنطقة ، اي المقاومة الفلسطينية . واوكلنا الى احدنا، الملك حسين ، مهمة التصفية النهائية ، والحاسمة لها ، مؤمنين له ، نحن بدورنا ، التغطية الاعلامية والسياسية المطلوبة . فكبيرنا ، يتظاهر بالاسى والاسف على الحوادث الدامية في الاردن ، ويكثر من كتابة الرسائل ، وارسال البرقيات الى الطرفين الشقيقين المتقاتلين ، فضلا عن ارسال مندوبين شخصيين له ، الى البلدان العربية ، ونحن ، من جهتنا ، الرؤساء العرب الباقون، يتولى كل منا ، اخذ الدور الذي يناسبه ، حسب ظروفه الداخلية الخاصة .

وعلى ذلك ، كان رائدنا في اللقاءات العربية سياسة التآخي . وما فتئنا في الاجتماعات الدولية نؤكد على وحدة قضيتنا وقضية الحق .

أيها اللبنانيون ،

اننا بالقدر الذي استولينا فيه على مقدرات هذا البلد ، وتقاسمنا جهد عماله وفلاحيه ، ابقينا البلد في وضع لم يعد يملك فيه القدرة على استيعاب كل الايدي العاملة الذي اخذت تنزف بنسب هائلة من الريف . مما دفع بهؤلاء الى التفتيش عن مجالات الرزق في كل مكان : في الخليج ، في ليبيا ، في البلاد الافريقية ، وغيرها . ولكننا ، ونحن نتكلم عن لبنان المغترب ، لا نتكلم عن هؤلاء . فهؤلاء، ليسوا منا ، ولسنا منهم ، نحن معشر الحكام . لبنان المغترب الذي نقصده هو كبار المتمولين والتجار ، اصحاب الوكالات والمصارف .

وفي الوقت نفسه ، وضمانا لاستمرار رسالتنا هذه ، يتعين علينا في الداخل ان نبقي على الانقسام الطائفي ونغذيه ، ايا كان الثمن. فبقاؤه يؤمن لنا مجارٍ جاهزة تصب فيها كل الاضطرابات الاجتماعية والوطنية الناجمة عن الاستغلال والعمالة . فكم من اضراب كسرناه بواسطته ؟ وكم من مظاهرة وطنية أمكننا أن نصبغها بصبغة طائفية مستمدة الوانها من الوان احياء بيروت الشرقية والغربية ؟

وانه لشرف لي وموضوع اعتزاز انني دافعت عن مبدأ الحريات الاساسية .فاطلقت حرية زراعة الحشيشة ، وحرية التهريب ، وغيرها من الحريات . وذلك رغم كل الاعتبارات الشخصية . وعلى اي ، لم يكن في مقدوري أن أفعل غير ذلك . ففي التنازع بين الاحزاب والكتل داخل مجلس النواب كنت المعبر عن التوازن الناجم عن مجمل القوى والظروف . وفي الانتخابات النيابية الاخيرة ، كان من الطبيعي ان اميل الى الجهة الاكثر تشددا في يمينيتها واصلب طائفية وارتباطا . ذلك ان تلك الانتخابات جرت بعد الانحسار الاقتصادي الذي اصاب البلد في أواخر عام ٩٦٦ ، وبعد حرب حزيران ١٩٧٠ الامر الذي عبر عن نفسه ، استمرار ، في انتخاب خلفي لرئاسة الجمهورية .

انجازات الحكم خلال ست سنوات

في خلال سنوات ست ، وبفضل ما قمنا به من تعاون بين القطاعين العام والخاص لمضاعفة ارباحنا ، فانه قد توصلنا الى النتائج المرضية التالية :

— وسعنا مرفأ بيروت بانشاء الحوض الثالث واعطيناه للسيد هنري فرعون وشركائه في شركة المرفأ لتمكينهم من مزيد من الاستثمار والربح .

— وفي المطار بدأت الاشغال وصرفنا ، وما زلنا نصرف ، الوف الليرات كتعويضات لرئيس واعضاء لجنة توسيع المطار .

— ومنذ مدة وجيزة ، دشنت الكابل البحري الذي يصلنا بفرنسا ، ومنها بالعالم . وبلغت نفقات انشائه ، على ما قالوا ، ثلاثين مليون ليرة . واذا كان البعض يقول بان هذا المشروع لم يكلف اكثر من ٧ او ٨ ملايين ليرة، لكونه موصول بالكابل البحري الاسرائيلي في نقطة التقائه به في قبرص ، فربما كان هذا القول من قبيل الدعايات الصهيونية فقط . وعلى أي حال فانني لم اهتم بهذه التفاصيل ما دامت حصتي قد وصلت بتمامها وكمالها .

وفي هذه السنوات الست ، ايضا ، قمنا بما يرضي الضمير والوجدان في حقل التعليم . ابقينا عشرات الالوف من الاولاد بدون مدارس . صرفنا ملايين الليرات ايجارات الابنية المدرسية . ففي بيروت مثلا ، لا تملك وزارة التربية سوى مدرسة واحدة (مدرسة حوض الولاية) والباقي نستاجره من أصحاب البنايات . واذا كانت الايجارات مبالغا فيها فانها تبقى ضمن الاعتمادات المتوفرة ، ويتفق عليها بين الملاك والموظفين في الوزارة وفي ادارة الابحاث والتوجيه ، بحسب مقدرة المالك على ارضاء كبار الموظفين . واما تجهيزات المدارس ، وغيرها من الادارات ، فان امرها موكول الى مجلس الخدمة يدبرها بعض موظفيه مع متعهدي اللوازم . واذا كنا قد انشأنا كلية العلوم كنواة للجامعة اللبنانية فاننا لم نقم بذلك الا بعد عديد من الاضرابات والضغوط الطالبية .

اضف الى ذلك اننا اجبرنا منذ عام ٩٦٠ على تطبيق تشريع الضمان الاجتماعي، الا اننا استطعنا ان نوكل امر تطبيقه الى ايد امينة ، منا ، لا دخل للعمال به . وفتحنا لهؤلاء مجال الاستفادة على الاخر . (٤٠٠٠ ل.ل. الراتب الشهري لمدير عام صندوق الضمان الاجتماعي ، هذا دون التعويضات والمنافع الاخرى) .

لا شك في ان المناسبة ليست ملائمة لنذكر ، على سبيل الرضى الشخصي ،مجموعة من أعمال الطرق والمشاريع الفنية وتقويم مجاري الانهر ، والري ، واستصلاح الاراضي، وانشاء الحدائق العامة . الا انه من المفيد القول باننا استفدنا وافدنا مجموع المتعهدين والنافذين والشركات الوطنية والاجنبية . كل بحسب موقعه ونفوذه . وبذرنا من الاموال في مجالات لا دخل لها بمصالح الفئات الشعبية منكم ، ايها اللبنانيون ، فنحن ، مثلا ، ننفق سنويا ما يزيد على مليون ليرة لبنانية لزراعة وسقاية الزهور في شوارع بيروت وحدائقها. ونحن ، مثلا ، صرفنا ، كما تعلمون او لا تعلمون ، لاحد المتعهدين ، حوالي ١٥ مليون ليرة لبنانية لقاء عدم قيامه بالتعهدات التي رست عليه من التزامات الدولة . وانه من المفيد كذلك ان نشير الى انه تامينا لمصلحة الشركات الاجنبية المنتجة للادوات الكهربائية ، ولمصلحة وكلائها الداخليين فقد امنا وصول الكهرباء الى حوالي الف قرية . وبالنظر لاننا لا نهتم بتنمية المناطق الريفية لان تنميتها تتطلب توظيف رساميل في مجالات لا تدر علينا الربح بنفس النسب التي يدرها التوظيف في مجالات اخرى (التجارة مثلا) فضلا عن أن بعض تلك المناطق الريفية (الجنوب) غير صالح اساسا ، في المنطقة الامامية منه ، للتوظيف الرأسمالي . لذلك اوصلنا الى تلك المناطق مياه الشفة فقط وبشكل متقطع (مرة في الاسبوع) . وليس مياه الري .

لا ريب في ان هذه الانجازات وغيرها لا تمثل كل ما كنا نأمل تحقيقه خلال السنوات الست . الا اننا عوضنا بعض الشيء عندما تعرضنا للهزة المالية عام ١٩٦٦ ، بافلاس بنك انترا . فافسحنا المجال أمام الشركات والمصارف الاجنبية ، الاميركية منها بشكل خاص ، لان تسيطر اكثر فاكثر على قطاع المصارف وبالتالي على النشاط التجاري المرتبط به . فزدنا من تغلغلهم ونفوذهم . هذا لا يعني بالطبع اننا لم نفسح في المجال أمام ابناء جلدتنا للاستفادة تحت اسماء وعناوين مختلفة : وكلاء تفليسة ، خبراء تخمين وحسابات ، لجان ادارة موجودات ... الخ .

أيها اللبنانيون

ان عناصر التقدير هذه التي ابسطها لكم والتي توحي بالكثير من الثقة والاطمئنان لنا، لم تكن الغاية منها رسم صورة زاهية للوضع، ولا هي لحجب النواحي المقلقة . فالهزات الكثيرة التي تثيرها المقاومة الفلسطينية محدثة شتى الانعكاسات في صميم حياتنا تحمل بذور الخطر في تحرككم المستقل عن الموكلين بلجمكم واستغلالكم . وقد حاولنا أن نمتص نقمتكم ونجيرها لحساب غيرنا . فانشانا لكم ، في هذا الخصوص ، مجلس الجنوب لايهامكم اننا مهتمون بكم . صحيح ان بعضكم يتساءل — ردا على انشاء المجلس — لماذا اهملنا الاهتمام بكم منذ أن استقل هذا البلد حتى الان . وصحيح ان هذا التساؤل وغيره من التساؤلات الخطرة الاخرى تكشف لنا عن بذور الوعي عندكم . الا اننا من جهتنا اعددنا العدة لكم ، من جميع الاصناف والالوان . فمنا من لبس لبوس التقدمية الاشتراكية ، ومنا من بقي على حاله عاريا من اي قناع . ومنا من يقفز من جهة الى اخرى حسب ظروفه واحتياجات اوضاعه . وفي جميع الاحوال فان لدينا من قوى القمع ما نظنها كافية لسحق تحركاتكم ، كما فعلنا معكم في معمل الريجي في الغازية ، وقبلها في نيسان وتشرين ، وقبلها في عيترون .. واذا عجزنا عن لجمكم بقوانا الذاتية ، فبالتعاون مع من تعملون .

عاش لبنان » .

شارل حلو يلقي كلمته الوداعية

٢ مشروع التنظيم النقابي - الهيكلية النقابية

أسس التنظيم الجديد

■ لجنة صغرى تطوقها الدولة وأصحاب العمل

■ هيئات وسيطة معزولة عن القاعدة

■ قيادة ضئيلة العدد يسهل الحاقها بجهاز السلطة

في القسم الاول من هذا المقال ، شددنا على العوامل الجديدة التي تدفع بالدولة ، في هذه المرحلة بالذات ، الى تقديم مشروعها لتنظيم الحركة النقابية ، وهي اسباب تنبع كما سبق القول من ظروف التراجع الاقتصادي الذي ما زال في تفاقم منذ كارثة انترا في خريف عام ١٩٦٦ ، مع ما يرافق هذا التراجع من تزايد في حدة الاستغلال وتدهور الاوضاع المعيشية لجماهير العمال من ناحية ، ومن احتمالات انفجار حركة مطلبية واسعة قد لا تقوى الدولة على مواجهتها بالاسلحة المتوفرة من ناحية اخرى . ما هي الاسلحة « الحديثة» التي تواجه بها الدولة هذا الوضع المقبل على الانفجار ؟

■ في نهاية المحاضرة التي قدم بها مدير وزارة العمل مشروع الهيكلية النقابية ، دعوة صريحة للقادة النقابيين لان « ينقلوا الراية ، عندما تقضي الضرورة والمصلحة » (مصلحة من ؟) الى قيادات جديدة .

بهذه الدعوة يشير المدير ولا شك الى عجز مؤسسات الاقطاع النقابي الهرمة عن مواجهة الوضع الجديد والقيام بدورها المفترض في اخماد الانفجارات العمالية المتوقعة التي نشهد طلائعها منذ اكثر من سنة ، وهو العجز الذي يهدف المشروع الجديد الى تجاوزه. فما الذي يجعل من هذه القيادات التي خدمت السلطة باخلاص وامانة طيلة عشرين عاما غير مؤهلة بعد الان للاستمرار في الخدمة ؟

يكمن السبب الاساسي في نمط العلاقات التي تشكل اساس وجود هذه القيادات وركيزة نفوذها ومقومات استمرارها . فالقائد النقابي لكي يستطيع القفز الى المنصب الذي يكفل له المنافع والرحلات الى الخارج وتحوله الى وجيه يحضر موائد السلطة وارباب العمل ويتنعم بما يغدق عليه من رشاوى وتنفيعات ، لا بد له من الحفاظ على قسط من النفوذ بين العمال وعلى حظوة مقبولة لدى رب العمل في نفس الوقت . دون توفر هذه الشروط لا يمكن لاي طامع لمنصب نقابي — الا نادرا — وفي ظروف الوضع العمالي والسياسي في لبنان ان يستمر في دعم نفوذه وتقويته . لكن لهذا التوازن المتناقض مخاطر عديدة . ذلك ان العلاقة بين العمال ورب العمل معرضة دائما للتقلبات التي قد تطرأ على وعي القاعدة العمالية وقابليتها للانفجار ، مما يضطر النقابي الساعي دوما للحفاظ على موقعه بين الطرفين الى تغيير مواقفه . اذا كان ضغط العمال قويا اضطر النقابي الى الخضوع — مؤقتا — وتبني مواقف اكثر تصلبا تمهيدا لتطويق هذا الضغط وتنفيسه . وهو ان لم يفعل ذلك سابقه الى المنصب طامع اخر ينتظر الفرصة الملائمة للحلول في مكانه . ثم ان القائد النقابي هذا مضطر دائما في سبيل الحفاظ على نفوذه الى توزيع بعض المنافع التي يقتنصها على الاعوان الذين يؤمنون له الاصوات في كل دورة انتخابية . على هذه القاعدة من العلاقات التي تشبه علاقات الزعيم النيابي بجمهوره نشأت في السنوات العشرين الماضية سلسلة من الزعامات النقابية القوية التي رسخت نفوذها بشتى الوسائل والتي اقتسمت مناطق النفوذ وكرست توزيعها في اطار الاتحادات النقابية التسعة المعروفة(١) .

لكن هذه الزعامات التي استطاعت لوقت أن توفق ما بين خدمتها لاصحاب الاعمال والدولة وبين الابقاء على نفوذها بين العمال بدأت مع انفتاح مرحلة التراجع الاقتصادي تواجه ازمة خانقة في علاقتها مع قواعدها التقليدية . فلقد تزايد ضغط الجماهير العمالية في كل مكان وبدأ هذا الضغط يعبر عن نفسه بتحركات عفوية تسبق مبادرة القيادات وتتجاوزها. وطرحت مشاكل اساسية كمشاكل الايجارات وغلاء الاسعار وتدهور القيمة الفعلية للاجور . وفيما تواجه الاتحادات هذا الوضع تستمر نسبة تمثيلها للعمال عند درجة هزيلة للغاية ، ٢٥ بالمئة فقط من العمال منتسبون الى نقابات ، مما يعطل تماما اي دور لقانون العقود الجماعية الذي يفترض ان تكون النقابة ممثلة لـ ٦٠ بالمئة من العمال على الاقل ، بينما يدفع هذه الاتحادات بالمقابل لاتخاذ مواقف حادة في محاولة لتدعيم قواعدها وتاكيد مبرر استمرارها (تهديد الاتحادات بالاضراب العام في حال تاجيل تنفيذ الضمان الصحي .. رفضهم المستمر لتمديد قانون الايجارات .. « لوائح » المطالب الطويلة التي ترفع بين حين واخر الى الدولة تحت طائلة الاضراب العام في حال عدم تحقيقها ..)

تلك هي اهم الاسباب التي تجعل من رؤوس الاقطاع النقابي ذوي النفوذ الراسخ في الحركة النقابية حاجزا امام خطة السلطة الهادفة لاستباق الانفجار المقبل . وهي نفس الاسباب التي تدفع بمدير وزارة العمل الى اعلامهم بالمصير المحزن الذي ينتظرهم : ينبغي لهؤلاء السادة ان « يكملوا معروفهم » بافساح المجال امام القادة الجدد المنتظرين . قادة يريد مشروع الهيكلية النقابية صنعهم حسب مواصفات جديدة واكثر ملاءمة لمصالح التحالف الطبقي الحاكم . ما هي خطوط هذا المشروع ؟

١ — يقوم مشروع الهيكلية النقابية على مبدأ اساسي يفرقه تماما عن شكل التنظيم السائد حاليا . بدل النقابة العامة للمهنة تصبح الوحدة الاساسية للتنظيم الهرمي المقترح هي « اللجنة النقابية الصغرى » التي يحق لكل تجمع عمالي يبلغ الخمسين فما فوق ان يشكلها في مؤسسة واحدة او في عدة مؤسسات اذا لم يتوفر العدد المطلوب في مؤسسة واحدة . فالمشروع يشدد على اعطاء اللجنة الصغرى الشخصية المعنوية وحق التقاضي امام المحاكم وحق التملك وقبول الهبات .. اي كل الحقوق المعطاة للنقابة . وهو عندما يتعرض لتحديد صلاحياتها يركز على دور اللجنة الاساسي : تمثيل الاجراء في مفاوضات وتوقيع العقود الجماعية ، وتمثيلهم في الوساطة عندما يكون العقد او النزاع مقتصرا على المؤسسة التي تمثلها اللجنة . فما هي الغاية من نقل مركز الثقل الاساسي في العلاقة مع رب العمل من نقابة المهنة الى اللجنة الصغرى القائمة في اطار المؤسسة الواحدة ؟

الهدف واضح وضوح الشمس : ان مركز الثقل يوضع في اضعف نقطة حيث يترك عمال كل مؤسسة او عدة مؤسسات صغيرة في مواجهة صاحب العمل بصورة منفردة . هذا الوضع لا يسهل فقط اخماد اي تحرك قد يقوم به العمال في اطار مؤسسة واحدة بل ينتزع من العمال اية قدرة على المساومة الفعلية عند توقيع العقود الجماعية التي تصبح في هذه الحالة مجرد تكريس شرعي لعلاقة الاستغلال التي يفرضها رب العمل على عمال معزولين .

٢ — بعد اللجنة النقابية الصغرى ، تاتي في السلم الهرمي لجنة المحافظة ، وتليها النقابة العامة التي تمثل عمال المهنة على الصعيد الوطني . فهل تؤدي هذه الطريقة في الربط بين اللجان الصغرى وصولا الى النقابة العامة ، الى تعويض العمال عن الضعف الشديد الذي يعانونه في مواجهتهم المنفردة لاصحاب العمل ؟ هل تلقي الهيئات العليا بثقل ما في وزن اللجنة الصغرى ؟.

ان نظرة بسيطة على الكيفية التي يتم بها الانتقال من مستوى اللجنة الصغرى الى مستوى النقابة تكفي للاجابة سلبا على هذا التساؤل . فلجنة المحافظة التي يعطى لها صلاحيات مشابهة لصلاحيات اللجنة الصغرى (على صعيد المحافظة) لا تمثل في الواقع عمال المحافظة وانما مجالس ادارة اللجان الصغرى . كذلك الامر بالنسبة للنقابة التي لا تتشكل نتيجة انتخاب مباشر من العمال وانما من عدد محدود من مندوبي لجان المحافظات . بحيث تصبح النقابة العامة حاصل تصفية انتخابية تتم على ثلاث مراحل .

يعني ذلك امور في غاية الخطورة :

— الامر الاول يتعلق بنوع القيادات التي تخرج من عملية التصفية المذكورة . اذا كان من السهل على صاحب العمل ان يصنع مجلس الادارة الذي يريد على صعيد اللجنة الصغرى فان الهيئات التي تعلو المستوى الاول سوف لن تختلف على الاطلاق عن نوعية المجالس الاولى . وحتى لو تمكن عنصر شريف من الفوز على صعيد المؤسسة فانه من السهل جدا اسقاطه في عمليات التصفية التالية .

— الامر الثاني يتعلق بمستوى الربط . فاللجان الصغرى لا ترتبط بعد الان بعضها بالبعض الاخر عن طريق جمعيات عمومية او مؤتمرات تجمع كل عمال المهنة وانما عبر اشخاص . ليس هذا فقط بل اشخاص لا تملك اطلاقا اية مقدرة على مراقبتهم والضغط عليهم . ان عمال كل مؤسسة لا علاقة لهم بالممثلين الذين انتدبتهم مؤسسة اخرى ، وكل من هؤلاء ليس حصيلة انتخاب يشترك فيه كل العمال ويقترعون فيه على الثقة به ، بل حصيلة انتخاب يجري في اطار المؤسسة حيث يمكن لرب العمل توجيه الدفة بالاتجاه الذي يريد دون اية صعوبة .

— الامر الثالث ، وهو مرتبط بالامر الثاني ، يتعلق بنتائج هذا النوع من الربط على مراكز الثقل العمالية . فاللجنة الصغرى مهما كان عدد العمال الذين تمثلهم لا يحق لها ان ترسل الى لجنة المحافظين عددا من المندوبين يتجاوز عدد أعضاء مجلس الادارة . بذلك تكتمل الحلقة الهادفة الى تفتيت القاعدة ، وتغرق مراكز التجمع العمالي الاساسية في بحر المؤسسات الصغيرة والحرفية التي تشكل الغالبية الساحقة من المؤسسات الصناعية اللبنانية(١) .

٣ — في رأس التسلسل الهرمي للتنظيم الجديد ياتي الاتحاد القطاعي للمهن المتشابهة ثم الاتحاد العام الذي يمثل جميع العمال اللبنانيين على الصعيد الوطني ككل . لا يجدي نفعا بالطبع التذكير بنوع القيادة التي سوف تنجم عن تسلسل المستويات السابقة .

لكن من المهم ان نشير الى العدد الضئيل الذي يحدده المشروع لاعضاء الاتحاد العام (خمسة فقط) وهو امر يكشف بوضوح عن الحلقة الاخيرة من الخطة : ان مجلسا من خمسة اعضاء يمثل جميع العمال اللبنانيين (!) يسهل على الدولة الحاق هذه الهيئة بجهاز السلطة ويوفر عليها المشقة التي تعانيها الان في وجه قيادة نقابية لا تمسك بزمامها تماما . ويتضح هذا الهدف اكثر اذا اخذنا بعين الاعتبار النصوص المتعلقة بالتفرغ النقابي وحق الاتحاد العام بتفريغ ثلاثة من اعضائه على الاقل (لقاء رواتب سخية بالطبع !) للاهتمام بالامور النقابية ، واتجاه الدولة لتحريك مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تدخل فيه الاتحادات العمالية طرفا في « تخطيط » سياسة الدولة الاقتصادية في ظل المعزوفة المستجدة عن « المشاركة » في المسؤوليات الوطنية ..

الى ما سبق يراعي مشروع التنظيم الجديد توفير شروط تسمح باستقرار البنية النقابية وتمنع نشوء زعامات قوية على النمط الحاصل حاليا .

فهو من ناحية يفرض على جميع الاجراء اكانوا منتسبين للنقابة ام لا ، دفع اشتراكات الزامية تسمى « رسم خدمات نقابية » ، وهو ينص على أن هذه الاشتراكات تقتطع مباشرة من اجور العمال ويفوض هذه المهمة الى رب العمل مباشرة ، اي ان رب العمل يصبح عمليا « الجابي » المكلف بجمع الاموال لحساب النقابة . هذه القاعدة الالزامية تؤمن ولا شك دخلا ضخما يؤمن للمجالس النقابية على مختلف المستويات منافع هامة . لكن هذه المرة تاتي المنافع من سلب العمال بقوة القانون وليس من الفتات الذي يتصدق به صاحب العمل على اعضاء مجلس النقابة الموقرين .

لكن القانون الجديد الذي يعرف مسبقا باثر مبدأ الاشتراك الالزامي على شهية القادة الجدد يحتاط للموضوع ، فينص صراحة على ان رئيس مجلس ادارة كل من الهيئات النقابية المذكورة لا يحق له التجديد الا بعد مضي اربع سنوات اخرى على انتهاء مدة ولايته . هذا النص عدا انه يؤمن اشراك اكبر قدر ممكن من النقابيين في المنافع الموعودة يحول بين القادة النقابيين وبين ترسيخ زعامتهم كما هي الحال الان . هذا مع العلم بان التنظيم الحالي يسمح للدولة بان تسقط قائدا نقابيا كغبريال خوري مثلا وترميه خارجا بمجرد اسقاطه في انتخابات اللجنة الصغرى وهي قادرة ولا شك على ذلك ان ارادت .

يتضح اخيرا ان مشروع التنظيم الجديد للحركة النقابية يهدف الى استكمال الشروط التنظيمية التي تمكن الدولة من السيطرة على الحركة العمالية واستباق ما قد ينجم عن استمرار الوضع الاقتصادي الاجتماعي في التدهور . انه قانون جديد يمهد السبيل امام اعطاء قوانين سابقة مشابهة (العقود الجماعية ، الوساطة والتحكيم) دورا فعليا في ضبط التحركات العمالية وتكريس قواعد الاستغلال القائم بقوة القمع الشرعي .

(١) تكشف دراسة احصائية قام بها البير منصور بعنوان « نشأة وتطور الحركة العمالية » ونشرت في المجلة الاجتماعية التي تصدرها وزارة العمل عددي تشرين الاول وكانون الاول ١٩٦٧ عن معلومات مدهشة: ٤٤ نقابة لم يتول رئاستها منذ نشأتها سوى رئيس واحد (!) و ٣١ نقابة لم يتول رئاستها منذ نشأتها سوى رئيسين . وعلى صعيد الاتحادات لا تبدو الصورة مختلفة : اتحاد النقابات المتحدة يرئسه غبريال خوري منذ نشأته (منذ ١٧ سنة) الاتحاد الوطني يرئسه منذ نشأته (النقابات المنفردة سابقا) رئيسين . اتحاد الشمال لم يتول رئاسته خلال ١٢ سنة سوى رئيسين ..

(١) يجدر التذكير بمتوسط الاستخدام البالغ ٧ عمال فقط لكل مؤسسة . هذا الضعف الناجم بصورة اساسية عن سيادة الطابع الحرفي والصغير في معظم المؤسسات اللبنانية .

الحركة العمالية اللبنانية

■ نضال عمال وموظفي التابلاين ضد قرار الشركة بتسريحهم ■

بين المساومة الضعيفة على التعويض وواجب تحطيم انف الشركة الامبريالية

■ اشارت « الحرية » في عدد سابق الى الخلاف الناشب بين شركة « التابلاين » وعمال وموظفي الشركة نتيجة لتهديد الشركة بعزمها على صرف عدد كبير من العمال والموظفين. وحجة ادارة الشركة الاميركية في ذلك هي استمرار تعطيل خط الانابيب بسبب ما تدعيه من « تعنت » الحكومة السورية ومطالبتها بمبالغ مالية كبيرة مقابل السماح باصلاحه .

وفي الحقيقة ، وكما بينا سابقا ، فان موقف الحكومة السورية يستند الى مبررات سليمة لا مجال للجدال فيها : ان العائدات التي تطالب بها سوريا توازي ما دفعته الشركة الاستعمارية نفسها الى اسرائيل مقابل قيام هذه الاخيرة باصلاح خط الانابيب المار في الجولان الذي فجره فدائيو الجبهة الشعبية . ذلك يعني أن الشركة الاستعمارية قامت مباشرة وبكل وقاحة بتقديم دعم مالي كبير (٢٥ مليون دولار) هو في حقيقته بعض مما تنهبه من ثروات الارض العربية ومن اتعاب العمال العرب المسروقة الى العدو . وهكذا فان صرف عمال وموظفي التابلاين ليس سوى تكملة للمؤامرة التي بدأتها الشركة عندما قدمت « هديتها » السخية لاسرائيل ، ان الشركة بعد أن قدمت المساعدات الى العدو ترفض ان تتحمل نتائج هذا العمل الاستفزازي ولا ترى حلا سوى في قطع ارزاق العمال والموظفين وتشريدهم .(١)

بالمقابل فان الحجة التي تطرحها الشركة عن عزمها على الاستغناء عن خط الانابيب نهائيا ليست اكثر من ذريعة كاذبة تشير الى اهداف ابعد . ان الشركة لن تتخلى ، الا مرغمة ، عن مورد تنهب منه ثروات الشعوب العربية . اذن فان الشركة باصرارها على اقفال الخط موقتا تكشف اللعبة القذرة التي تنوي القيام بها : خوض معركة طويلة الامد ضد سوريا بانتظار تبلور ظروف سياسية جديدة في المنطقة العربية تضطر سوريا معها الى التراجع عن موقفها والتسليم بموقف الشركة كاملا .

انطلاقا من هذه الخلفية ينبغي تقييم مواقف العمال والموظفين وممارسات النقابتين اللتين تمثلانهم : نقابة عمال التابلاين ونقابة موظفي التابلاين .

يتجسد الموقف العفوي والسليم للعمال والموظفين في معارضة ورفض اية محاولة من جانب الشركة لصرفهم وعزمهم على احتلال المصفاة ورفض الخروج منها

فالنتيجة المؤكدة لصرف العمال والموظفين هي تشريدهم وقطع أرزاقهم .

فهم يواجهون سوق عمل تغص بجيش من العاطلين عن العمل . وهم عاجزون عن ايجاد عمل مماثل لعملهم الحالي في الشركات البترولية الاخرى . وحتى لو استطاعوا ايجاد عمل في اية مهنة اخرى فانهم بالتاكيد لن يحصلوا ، وفي احسن الاحوال ، الا على معاشات توازي ربع ما يتقلونه حاليا وبعد أن افنى معظمهم ما يقارب ٢٠ عاما من حياته في خدمة الشركة . ان الصرف لا يعني برغم مجالات الرشوة الهزيلة التي تقوم بها الشركة (دفع تعويضات صرف توازي شهرا ونصف عن كل سنة عمل) سوى توجيه ضربة قاصمة الى العمال والموظفين والى مستواهم المعيشي الحالي .

ما هو موقف نقابتي العمال والموظفين ؟ وكيف يتجسد هذا الموقف في ممارسات عملية ؟

ان الموقف المبداي للنقابتين هو رفض مبدأ الصرف والتمسك بالبقاء في العمل . غير أن ممارسات النقابتين الفعلية تشير الى وجهة اخرى والى منزلقات خطيرة قد تؤدي الى تحطيم نضالات العمال والموظفين والى تمرير مؤامرة الشركة باسهل الطرق . هذه الممارسات التي نشير اليها هي :

١ — قبول النقابتين بمبدأ قيام الشركة « باغراء » كل عامل على حدة بواسطة تعويضات تحمله على ترك العمل . وذلك يعني وضع كل عامل بمفرده في مواجهة الشركة الاستعمارية ، وشق صفوف العمال عن طريق « اغراء » البعض على حساب البعض الاخر وهو ما يوازي « الرشوة » المفضوحة ، وكذلك الغاء كل دور للنقابتين بوصفهما ممثلتين للارادة الجماعية للعمال . ان هكذا ممارسة هي نقيض صارخ لمبدأ التضامن العمالي القادر وحده على الحاق الهزيمة بالرأسماليين الامبرياليين .

٢ — ينتج عن الموقف الاول **عدم تعبئة العمال والموظفين .** وهذا امر طبيعي . فترك كل عامل ليقلع شوكه بيديه يتناقض مع ضرورة التعبئة والتحضير لخوض معركة حاسمة مع الشركة . وفي هذا المجال نذكر حصول النقابتين على تفويض مطلق من العمال والموظفين للمفاوضات المغلقة التي دارت بين النقابتين وادارة الشركة ، والنقطة التي ينبغي التركيز عليها هي أن المفاوضات ، اذا لم يرافقها ضغط عمالي فعال ومنظم تقع في فخ لعبة الشركة الامبريالية فالاطراف المتفاوضة ليست على نفس المستوى من القوة . ان الشركة بملكيتها لادوات الانتاج ولثروة اجتماعية طائلة هي بالتأكيد اقوى من عمال لا يجدون ما يبيعونه سوى قوة عملهم . ولن يتغير ميزان القوى ، ولن تصبح المفاوضات في صالح العمال الا اذا استندت الى وسائل ضغط خارجية : الاضراب، التظاهر ، الاعتصام في منشآت العمل ، الامر الذي لم تقم به النقابتان حتى الان .

٣ — طمس الطابع الوطني للمعركة . من الواضح أن اسباب الصرف سياسية ، وهي نابعة من موقف الشركة العدائي والاستفزازي من الشعوب العربية . وحتى الان لم تتفوه النقابتان بكلمة حول هذا الموضوع . واذا كانت النقابتان تذهبان الى سوريا لطلب مؤازرتها فانهما في الواقع تكتفيان بذلك ولا تعملان بالمقابل على دعم سوريا في معركتها ضد الشركة الامبريالية .

ولان صرف العمال ذو اسباب سياسية بالدرجة الاولى فان عليهم ان يرفضوا صراحة هذه الاسباب . فليس باستطاعة الشركة ان تحملهم مسؤولية عملها العدائي والاستفزازي، وبالتالي فان عليهم ان يرفضوا قطع ارزاقهم مهما تكن الاغراءات .

الاستمرار في العمل ورفض التسريح ذلك هو المطلب ، وليس « الاغراءات الفردية » (!)

وحينما تكون المعركة على هذا الصعيد فان الوسائل نفسها تصبح مختلفة :

— التركيز على المصلحة المشتركة للعمال والموظفين في البقاء في عملهم ، وذلك مقابل الحديث عن الاغراءات الفردية .

— تعبئة العمال والموظفين في نضالات فعلية (الاضراب ،التظاهر، احتلال المصفاة) وطلب التاييد من القطاعات العمالية والشعبية على اساس هذه الخطوات ، وذلك مقابل المفاوضات الفوقية المغلقة و« المهذبة »

— التركيز على الطابع الوطني الصارخ للمعركة ودعوة النقابات والرأي العام الوطني الى المؤازرة على هذا الاساس ، وذلك كرد على السكوت عن الاهداف الاستعمارية الفعلية للشركة وتجاهل هذه الاهداف .

(١) من « الاسرار » التي تبقيها الشركة الاستعمارية والدولة قيد الخفاء ان سيارات « التابلاين » تقوم برحلات مشبوهة ومنتظمة بين لبنان واسرائيل عبر حدود الناقورة التي يفترض انها مقفلة منذ عام ١٩٤٨ .

قضايا نظرية

مسألة ستالين

القسم الأول

لوتشيو كوليتي فيلسوف ماركسي ايطالي ، بدأ حياته الفكرية السياسية في جريدة « سوسييتا » الى أن قام الحزب الشيوعي الايطالي باغلاق هذه الجريدة عام ١٩٥٧ . مذ ذاك خرج كوليتي من الحزب واسس جناحا يساريا معارضا لسياسة الحزب وللخط السوفياتي . وتنطق اليوم باسم هذا الجناح مجلة « الاسنيسترا » ..

على الصعيد النظري ، يتركز فكر كوليتي حول رفض التأويل الهيغلي للماركسية ، **شانه في ذلك شان استاذه دلا فولبي . وهو** بهذا المعنى صوت مثيل لصوت آلتوسير في فرنسا ، وسابق على هذا الاخير . لكن هذه المدرسة الايطالية تختلف عن مدرسة آلتوسير برفضها اسقاط اثار ماركس الاولى من حيز الماركسية ، وبتصورها الخاص للفارق بين « الايديولوجية » و« النظرية » الـخ ..

والمقال التالي الذي نشرته لكوليتي مجلة « نيو لفت » الانكليزية يشكل مساهمة ممتازة من حيث وضوحها وشمولها في تقييم نشأة الدولة السوفياتية والحقبة الستالينية التي تلت هذه النشأة . ويرى كوليتي — على النقيض من الشيوعيين الصينيين — انه بات في الوسع حسم مسألة ستالين وان الوضع الراهن في الاتحاد السوفياتي شاهد حي على طبيعة الحقبة الستالينية وعمق الضربة التي انزلتها ببنية الدولةالاشتراكية الاولى والحركة الثورية في العالم .

وكانت«الحرية» قد بدأتنقاش هذا الموضوع في مقالات سابقة ، لم يكن في وسعها ،بطبيعة الحال ، ان تعالج بتبسط كاف جميع المسائل المتصلة من قريب او من بعيد بموضوعها . لذا تقدم « الحرية » هذا المقال معالجة لواحدة من كبريات المسائل المذكورة . ولا يعني ذلك اننا نوافق على كل ما ورد فيه . فثمة احكام قاطعة تفرضها على الكاتب سرعة المعالجة دون أن يكون لها مبرر كاف : قوله مثلا : «ان البلد الذي انطلقت منه العملية الثورية لم يكن ليهم البلاشفة بحد ذاته تبعا لميزاته الخاصة أو مصيره القومي » .. الخ ثم ان الحكم الاخير الذي يصدره كوليتي على الستالينية حين يصفها بأنها كانت مرحلة « ركود » يثير لدينا اكثر من تحفظ ...

حينما اطلق الحزب البلشفي عنان الانتفاضة التي ادت الى استيلائه على السلطة ، وذلك في تشرين الثاني ١٩١٧ ، كان لينين ورفاقه مقتنعين بان ذلك العمل هو الاول في سياق الثورة العالمية . واذا كانت تلك العملية قد ابتدأت فيروسيا بالذات فان السبب لا يرجع الى نضج روسيا داخليا للثورة . وانما لان مذابح الحرب العالمية والهزيمة العسكرية والمجاعة والبؤس العميق للجماهير قد خلفت ازمة اجتماعية وسياسية في روسيا قبل سواها من البلدان .

ستالين عام ١٩٣٦

بقلم : لوتشيو كوليتي
ترجمة : أسرة « الحرية »

وهكذا انتج انهيار القيصرية في شباط ١٩١٧ جمهورية ديمقراطية — بورجوازية مترددة ومتذبذبة غير قادرة على معالجة كوارث المجتمع الروسي ولا على تأمين الضروريات المعيشية الاساسية للجماهير الشعبية . وبكلمات اخرى ، آمن البلاشفة ان باستطاعة حزبهم ان يستولي على السلطة وان يبدأ الثورة الاشتراكية حتى في روسيا برغم تاخرها الموروث والمرهق ، ذلك ان الحرب العالمية قد اكدت مرة اخرى ما كان قد اتضح للمرة الاولى في العام ١٩٠٥ . كانت روسيا ليس برغم تاخرها ، فحسب وانما بسبب هذا التاخر على وجه التحديد ، وبسبب مجمل التناقضات القديمة والجديدة التي تشابكت ضمنها ، تمثل — في آن واحد — اكثر النقاط تفجرا في السلسلة الامبريالية و « الحلقة الاضعف » فيها . واذا ما انهارت تلك الحلقة فستجر معها السلسلة باكملها بحيث تؤدي الى دفع العملية الثورية في البلدان الصناعية الاوروبية الاكثر تطورا بدءا بالمانيا قبل سواها .

المقدمات المنطقية للبلاشفية

اذن لم يقتصر هدف البلاشفة على تحقيق الثورة العالمية . ولم تعتبر الثورة التي ذلك البلد بمثل الحجم العملاق للامبراطورية القيصريةالتي كانت تمتد عبر قارتين.كان هدفهم الثورة العالمية . ولم تعتبر الثورة التي انجزها البلاشفة في روسيا ثورة روسية ، اساسا ، وانما بالاحرى خطوة اولى في سياق ثورة اوروبية وعالمية . وبوصفها ثورة روسية فانها لم تكن تحمل اي مغزى او صحة او امكانية بقاء في نظرهم .

وهكذا ، فلم يكن البلد الذي انطلقت منه العملية الثورية ليهم البلاشفة بحد ذاته ، تبعا لميزاته الخاصة او مصيره القومي ، وانما بوصفه منبرا لاطلاق انقلاب عالمي . وفي ذلك الوقت كانت اوروبا — او انها بدت — محور العالم . واذا ما استطاعت الثورة أن تمتد من روسيا الشاسعة والمتأخرة لتنتصر في المانيا ، وفي هنغاريا — النمسا ، وفي ايطاليا ، فان محور العالم باسره سوف يتبدل .

وما يلفت النظر لدى تتبعنا لتلك التجربة من جديد مقدار الدأب العنيف والتصميم الصلب اللذين تمكن البلاشفة بواسطتهما من تكثيف رؤياهم التاريخية واختبارها في فترة قصيرة نسبيا . واكثر الحقائق بروزا هي صرامة رفضهم لاي تنازلات تجاه القومية . ففي السنوات الختامية للقرن التاسع عشر تمكنت الماركسية من التوغل في روسيا وذلك ليس بوصفها ايديولوجية غريبة تعود في تطورها التاريخي والثقافي الى اوروبا الغربية فحسب ، وانما بوصفها نفيا صريحا لاية رسالة خاصة ، ومميزة لروسيا ولاي طريق روسي متميز نحو الاشتراكية . ويكفي في هذا المجال تذكر سجالات لينين وبليخانوف العنيفة ضد « الشعبية » . وعلى نقيض الاتجاهات السلافية التي كانت جذورها عميقة في الثقافة الروسيةوالتي غالبا ما اتخذتمواقع ثورية قتالية على الصعيد السياسي ، فان اولى الخلايا فيما عرف بعدئذ بـ « حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي » لم تتردد لحظة في الدعوة الى طريق « التغرب » westernization . فلم يكن ممكنا ان يمهد بتطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي الى المفضائل لروسيا الام . فالتطور يعني التصنيع اي تقدم الراسمالية . والعلاج الوحيد للعلل الناشئة عن « التاخر الاسيوي » لروسيا القيصرية انما يكمن في العلم والتقنية الغربيين ، وفي التطور الصناعي الراسمالي القادر على توليد بروليتاريا المصنع الحديث .

وقد سجل لينين في مؤلفه الضخم « تطور الراسمالية في روسيا » اهمية هذا التاكيد الايديولوجي ومدى التزام مجمل الجيل الاول من الماركسيين الروس به . وهكذا شغل الماركسيون الروس في الهزيع الاخير من القرن التاسع عشر المركز الصعب (الذي استغله « الشعبيون » ، بالطبع ، في سجالاتهم) المتمثل في الدعوة — ولو لاهداف وعبر منظورات مختلفة جذريا — الى نفس عملية التصنيع السريع التي كانت تدعمها البورجوازية الليبرالية .

اما الفكرة الاساسية المتحكمة بهذا الموقف فكانت تلك التي تمثل جوهر مجمل فكر ماركس . ان الثورة الاشتراكية هي تلك التي تصنعها وتقودها الطبقة العاملة ، الطبقة التي تنمو مع تطور الراسمالية الصناعية نفسها . والثورة الاشتراكية عبارة عن اعتاق انساني كامل ، غير أن هذا الاعتاق يستلزم شروطا تاريخية ومادية معينة مسبقة: ليس فقط « تجميع العمل » او نشوء العامل الجماعي ، وليس فقط حدوث زيادة هائلة في انتاجية العمل ، بل ايضا كسر اغلال القيود المحلية والحرفية ، الامر الذي لا يمكن تحقيقه الا في اطار الانتاج الصناعي الحديث والسوق العالمية التي تخلقها الراسمالية . وفي غياب هذين الشرطين الاخيرين تبقى نظرية ماركس باكملها معلقة في الهواء . فهما يوفران المسرح الثوري العالمي حيث يمكن للوحدة الانسانية وللشيوعية العالمية ان يتحققا ، وكذلك العنصر الثوري المرتبط بعمليات الانتاج العلمية والعقلانية : العامل والفني الحديثين .

ولكن سرعان ما بدأ الماركسيون الروس ، في السنوات الاولى من القرن الحالي ، في ادخال سلسلة من التخصيصات — وفي بعض الاحيان التعديلات — على هذا النظام الاساسي من المقدمات . فكان عليهم ان يصححوا رؤياهم انطلاقا منالارضية الاجتماعية والسياسية الخاصة التي توجب عليهم العمل فيها — المجتمع الروسي المعاصر — وذلك بغية التمكن من احداث اثر عميق في هذا المجتمع ومن العمل بفعالية بوصفهم قوة ثورية .

التناقض المركزي

وبالطبع كان اول واحد اكثر هذه التخصيصات اهمية المفهوم « اليعقوبي » للحزب الذي قدمه لينين . وضمن ذلك المفهوم يصبح الحزب « حزب اطارات » او الثوريين محترفين » . او بكلمات اخرى طليعة شديدة المركزية . وليس صعبا اكتشاف الضغط ، او حتى الضرورة ، التي فرضتها على الماركسية الروسية ظروف اللاشرعية التي كان الحزب مرغما على العمل ضمنها في ظل الاوتوقراطية القيصرية .

أما التخصيص الثاني ، وهو بالاحرى تغيير ، فكان البحث النقدي في الخطة الماركسية الكلاسيكية ، او على الاقل التي كانت حتى ذلك الحين منسوبة الى ماركس، والقائلة بحقيقتين او مرحلتين من الثورة — الحقبة الديمقراطية — البورجوازية والحقبة الاشتراكية — بوصفهما مرحلتين متميزتين في عهود تاريخية متعاقبة . وتعبر المشكلة التي وجب التصدي لها في هذه الحالة عن خصوصية الظروف الروسية بصورة اكبر . غير أن مدى هذه المشكلة كان من العمق بحيث ادى الى التاثير بصورة جذرية على مجمل استراتيجية ومستقبلحزب العمال . وانطلاقا من معطيات الطابع الاوتوقراطي للنظام القيصري والغياب التام لاي شكل من اشكال الدستورية الليبرالية — وهذا اذا لم نتحدث عن التطور الضعيف الى حد ما للراسمالية الصناعية — فقد كان على الحزبالماركسي اللينيني ان يعمل في بيئة كان الجميع يقدرون بانها ستشهد ثورة بورجوازية قبل توفر اية امكانية لحدوث ثورة اشتراكية . وهكذا كانت المسالة : اي موقف يمكن لحزب ماركسي أن يتخذه من هذه الثورة البورجوازية التي تدفع قدما تطور الراسمالية والتي ، في نفس الوقت ، تقوي وتنظم الطبقة العاملة ؟

وحتى حوالي عام ١٩٠٥ كان الماركسيون الروسيميلون اجمالا الى تقبل الموضوعةالقائلة بأن الثورة الاشتراكية لم تكن ممكنة الحدوث في بلد متاخر اقتصاديا كروسيا حيث لا تشكل البروليتاريا الصناعية اكثر من اقلية ضئية ، وحيث لم تقم الثورة البورجوازية بعد . فكانوا يقولون بأن الثورة الروسية سوف تكون ثورة بورجوازية ، على ذلك ، فمهمة الماركسيين الروس هي دعم البورجوازية وليس القيام بثورتهم الخاصة .

أما فيما بعد عام ١٩٠٥ فلم يعد يقبل بهذه الموضوعة سوى المنشفيك وحدهم . وكان الخط المنشفي المتضمن اما دعم البورجوازية الليبرالية في انجازها للثورة البورجوازية أو الامتناع من جانب الحزب الاشتراكي الديمقراطي بغية « ابقاء يديه نظيفتين » يواجه معارضة منظورين استراتيجيين اخرين ضمن الحركة العمالية الروسية اثناء ثورة ١٩٠٥ . وكان هذان المنظوران البديلان يتناقضان مع بعضهما البعض : « ديكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية — الثورية » التي نادى بها لينين ، و « الثورة الدائمة » التي دعا لها تروتسكي .

وما يجمع بين هذين الموقفين — بالمقارنة مع المنشفيك — تعيينهما دورا ايجابيا وقائدا للاشتراكيين الديمقراطيين خلال الثورة الديمقراطية — البورجوازية نفسها . غير أن الفروقات فيما بينهما كانت كبيرة الى الحد الذي جعلهما متناقضين على اصعدة اخرى . فقد اعتقد لينين انه ينبغي للحزب ان يعمل من أجل قيام تحالف عمالي فلاحي يقوم بانجاز الثورة البورجوازية ويمهد ، بالتالي ، للثورة الاشتراكية . غير أن هذه العملية ستبقى عبر حقبة تاريخية كاملة ثورة بورجوازية مجردة وذلك انطلاقا من سيطرة الفلاحين . أما تروتسكي فقال انه فيما ينبغي للبروليتاريا الروسية أن تكسب الفلاحين وتقودهم في الثورة البورجوازية ، فانها لن تتمكن من ايقاف تلك العملية عند هذا الحد . فاكمال الثورة البورجوازية سوف يجبر البروليتاريا بالضرورة على القيام بثورتها الخاصة في عملية غير منقطعة .

ومن المهم فهم النقطة التالية : ان كلا هذين الخطين ولو انهما ولدا كجواب لمشكلة معينة هي مشكلة الثورة في روسيا الا انهما يفترضان ، بقدر متفاوت من الصراحة ، اندماجا ودعما واكتمالا على الصعيد الاممي . ويبدو أن هذان الخطان ، بصورة واضحة ، خطين اعتباطيين وغير عمليين فيما لو عزلا عن الاطار الكوني لتحتويهما حدود المجتمع الروسي كما كان في تلك الحقبة ، فسيمثل خط لينين في هذه الحال دعوة البروليتاريا الى اخذ دور قيادي في الثورة الديمقراطية — البورجوازية بغية انشاء نظام تعاني هذه البروليتاريا ضمنه من السيادة المعممة للعمل المأجور والاستغلال الراسمالي، أما خط تروتسكي فانه كان سيمثل الدعوة الى انتقال غير منقطع من الثورة البورجوازية الى الثورة الاشتراكية في بلد تمثل فيه البروليتاريا الصناعية مجرد جزيرة يحيط بها بحر غير محدود من الفلاحين .

ولكن ، وبرغم اختلافهما وحدودهما بالصورة التي ظهرا فيها في عام ١٩٠٥ خاصة ، فان قوة وجدة هاتين الموضوعتين تكمنان في حقيقة انهما طرحتابشبات التناقض المركزي الحقيقي الذي وجد الحزب الروسي نفسه ضمنه : كونه حزبا للثورة الاشتراكية في بلد غير ناضج بصورةجذرية لمثل هذه الثورة،وفي نفس الوقت كونه حزبا مولودا لهذا المصير في مثل هذا المكان الخطأ ، وذلك ليس بفعل عامل الصدفة وانما لاسباب تاريخية عميقة .

وفي تصارعهما مع هذا التناقض المركزي كان هذا التناقضان يحتويان ضمنيا عناصر تحليلية جديدة لم يتح لها ان تظهر وتلقى التوضيح الكافي الا بعد ذلك بسنوات عديدة في النظرية اللينينية عن الامبريالية . واول هذه الاطروحات الاعتقاد بانه لم يعد ممكنا وجود بورجوازية ثورية في القرن العشرين : وبالتالي، حتمية قيام البروليتاريا نفسها بقيادة الثورة الديمقراطية — البورجوازية حيثما توجب قيام مثل هذه الثورة . وقد استعادت هذه الفكرة وطورت تحليل ماركس السابق عن تاريخ المانيا الحديثة حيث بحث ماركس ضعف البورجوازية الالمانية وعجزها عن مواجهة مسألة قيامها بثورتها وتخليها عن اتفاقها مع البروسية . أما العامل الثاني الاكثر جدة من الاول فيكمن في الفرضية الاولية القائلة بانه ليس ضروريا ان تنطلق الثورة من قلب الراسمالية المتقدمة في الغرب ، بل انها تستطيع من الشرق المتاخر أو حتى من المناطق الخارجة عن اطار بلدان المتروبوليتان نفسها وعن مراكز اعصاب النظام . وقد قولبت هذه الموضوعة الى حد ما ، تحليل لينين للامبريالية اللاحق . فهي مهدت الطريق لما دعاه لينين فيما بعد قانون « التطور غير المتساوي » حيث لا تعود النقطة الاكثر تفجرا في العالم هي بالضرورة النقطة الاكثر «تقدما»، بل انها ، وعلى العكس ، يمكن ان تكون الحلقة « الاضعف » من وجهة نظر الصناعة الراسمالية . فانه يمكن لهذه الحلقة برغم ضعفها ان تكون غنية بالاحتمالات الثورية وبالقوى المتفجرة ، وذلك بالتحديد لانها تراكم التناقضات القديمة والجديدة معا .

اممية لينين

غالبا ما كان يلاحظ ان هاتين الموضوعتين قد عدلتا بصورة ملموسة من مفهوم ماركس الاصلي من نواح عديدة . وكان المنشفيك اول من اشار الى هذه النقطة . غير أن أي تقييم متان وموضوعي سيفترض ، وذلك انطلاقا من افضلية اعتماد المسافة التاريخية ، انه برغم التعديلات التي ادخلاها لم يحفظ موقفا لينين وتروتسكي اسس التحليل الماركسي فحسب ، بل انهما غير قابلين للفهم بمعزل عن هذا التحليل . ففي حين واجه كلاهما التحدي التاريخي الذي دفعهما للتفكير في المهمات الثورية لحزب عمالي ماركسي في بلد متاخر نسبيا ، فان ميزتهما المشتركة تكمن في تنبههما الواضح الى ان الهزة التي كانت على وشك النضوج هي بالضرورة ، وبغض النظر عن مكان انطلاقها، هزة ثورية اممية — الجواب المناسب الوحيد على النظام الامبريالي العالمي . واكثر من ذلك فقد اكد لينين وتروتسكي ان البقعة الفاصلة حيث يتم احراز النصر او الهزيمة النهائيتين لن تكون سوى البلدان المركزية لراسمالية المتروبوليتان — وذلك يشير الى المانيا قبل سواها — وان طرف النزاع الرئيسي في هذه المعركة سيكون بروليتاريا المصنع الحديث التي اعتبرها ماركس الصانع التاريخي للثورة .

ومن الاهمية بمكان ترتيب هذه النقاط بصورة سليمة وواضحة . ذلك انهما يتلازمان مع حقيقة تاريخية — المفهوم الكامن خلف استيلاء البولشفيك على السلطة في ١٩١٧ وخلف نظرية وممارسة قيادة الحزب حتى ١٩٢٤ على الاقل . وبالفعل ، فان اشارة البولشفيك الواعية الى المضمون الاساسي لتحليل ماركس هذه الاشارة وحدها تستطيع ايضاح ما كان ، دون ريب ، ميزة اغلب هذه النقاط : وعيهم الحاد والمستمر للطبيعة « الاستثنائية » ، وبمعنى ما المتناقضة، للمهامالمطروحةعلى الحزب الروسي بوصفه اداة للثورة الاشتراكية في بلد غير ناضج بعد لمثل هذه الثورة .

وفي هذا الصدد قد يساعدنا المقطع التالي من كتابانجلز«حرب الفلاحين في المانيا» على التعبير عما نريد قوله : « ان اسوأ ما يمكن أن يصيب قائد حزب متطرف هو اضطراره الى استلام الحكم في حقبة لا تكون الحركة فيها ناضجة بعد لسيطرة الطبقة التي يمثلها ولتحقيق الاجراءات التي تفرضها مثل هذه السيطرة . فما يستطيع فعله لا يعتمد على ارادته وانما على مستوى تطور وسائل المعيشة المادية على ظروف الانتاج والتجارة.. وما يتوجب عليه فعله ، وما يطالبه به حزبه لا يعتمد عليه كذلك .. فهو مرتبط بالمعاقد والمطالب المطروحة في ذلك الظرف .

... وهكذا فهو يجد نفسه ، بالضرورة، في مازق لا سبيل الى حله . فما يستطيع فعله يتناقض مع كل اعماله السابقة ومع مبادىء ومصالح حزبه المباشرة ، اما ما يتوجب فعله فليس من سبيل الى تحقيقه . وباختصار ، فهو مضطر ليس الى أن يمثل حزبه او طبقته بل الطبقة التي يسمح نضج الحركة بتحقيق سيطرتها . وطبقا لمصالح الحركة فهو مضطر الى تقديم مصالح طبقة غريبة، والى اطعام طبقته بالعبارات والوعود مضافا اليها التاكيد ان مصالح تلك الطبقة الغريبة هي مصالحها بالذات . ان كل من يجد نفسه في هذا الوضع الحرج يخسر نفسه دون رجعة » .

ولم يكن اي من قيادة البولشفيك ، واقلهم في ذلك لينين ، ليقبل بفكرة ان امكاناتهم ميؤوسة . ولكن ، مما يلفت النظر ان البولشفيك ابدوا مرات ومرات تنبها واضحا لذلك التناقض الذي فرضه عليهم التاريخ وتطور الامبريالية ، اي انهم — بغية التحكم بذلك التناقض عوض معاناته — الطريق السليم الوحيد : افتراض نتائجه علنا في استراتيجيتهم بدل اخفائه او تجاهله . وذلك هو المدخل نحو ايضاح الاعمال الاولى لحزب البولشفيك بعد تسلمه السلطة بما فيها مراسيم توزيع الارض على الفلاحين ، ومنح القوميات حق تقرير المصير الذي يشتمل الحق في الانفصال عن الامبراطورية القيصرية السابقة . وكانت روزا لوكسمبرغ ابرز الذين انتقدوا هذين الاجراءين باعتبارهما ديمقراطيين — بورجوازيين ومضادين للانتاج وعلى اساس انهما لن يؤديا سوى الى اقامة العقبات في المستقبل في طريق بناء الاشتراكية .

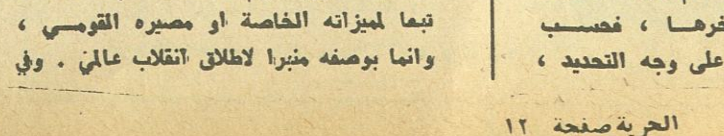
ويكمن نفس التنبه خلف دأب فكر لينين على توضيح طبيعة ثورة اكتوبر ومسألة طبيعتها الاشتراكية ، وذلك ليس فقط بعد الاستيلاء على السلطة مباشرة وانما في الاعوام ١٩١٩ أو ١٩٢١ . ويتجلى هذا الدأب بافضل مظاهره في اللقب الذي اغدق على النظام الجديد : « حكومة العمال والفلاحين » ويشير اغفال روسيا هنا الى الطبيعة الاممية للثورة ، في حين أن طبقة أخرى لم يكن قد جاء ذكرها ابدا في النظرية الاصلية لديكتاتورية البروليتاريا تبدو الى جانب الطبقة العاملة : الفلاحون . ويمكن تنبه لينين لهذا التناقض ، في الواقع ، خلف كل اعماله السياسية وخلف كل التغيرات التي مر بها ، وذلك من بداية عمله حتى النهاية .

حدود التاخر

ويبدو اليوم أن هنالك حاجة لا ارغب في نكرانها الى القيام باعادة تفحص محايدة لبعض النقاط التي تشكل مدخلا الى فكر وممارسة لينين . ويتركز اكبر قدر من الاهتمام المعاصر ، اولا ، حول مفهوم لينين عن الحزب ، وثانيا حول تاخره في تقييم دورومعنى السوفياتات التي كانت قد برزت للمرة الاولى في ثورة ١٩٠٥ . ومن الطبيعي أن تبرز هذه التساؤلات على ضوء التطورات التي عرفتها روسيا بعد موت لينين . وهنا نكتشف المعنى الحافل بالتنبؤ للتحذير الشهير الذي اوردته روزا لوكسمبرغ في مخطوطتها حول الثورة الروسية : « مع قمع الحياة السياسية في البلاد بصورة عامة ، تصبح الحياة في السوفياتات أكثر شللا . ودون انتخابات عامة ، ودون حرية غير مقيدة للصحافة والاجتماع ، ودون نضال حر للاراء تموت الحياة في كل مؤسسة عامة بحيث تصبح مجرد شبيه للحياة الحقيقية ليس باستطاعة احد عدا البيروقراطية ان ينشط في ظله . وتخلد الحياة العامة الى النوم تدريجيا فيما تقوم بضع دزينات من القادة الحزبيين يملكون طاقة هائلة وتجربة غير محدودة بالتوجيه والحكم. ومن بين هؤلاء يقوم دزينة من القادة بدور القيادة الفعلية فيما تدعى نخبة من الطبقة العاملة ، من حين لاخر ، الى اجتماعات يطلب اليها فيها التصفيق لخطب القادة والموافقة على المقررات بالاجماع — اي انها ، ضمنا ، قضية عصبة — وهي ديكتاتورية الا انها ليست ، بالتاكيد ، ديكتاتورية البروليتاريا بل ديكتاتورية حفنة من السياسيين . فهي ديكتاتورية بالمعنى البورجوازي ، بالمعنى الذي كان يمثله حكم اليعاقبة »(1) .

ومن المؤكد ، كما اعترف بذلك لينين نفسه، ان شكل الحكم السياسي الذي حققته ثورة اكتوبر في روسيا لم يكن ابدا حتى في بدايته ديكتاتورية للبروليتاريا بالاحرى ، فانه كان ديكتاتورية الحزب الذي يمارسها بالنيابة عن البروليتاريا . فقد كتب لينين في عام ١٩١٩ انه بسبب « المستوى الثقافي المنخفض للجماهير العمالية ، فان السوفياتات التي ينص برنامجها على انها اجهزة للادارة المباشرة من قبل العمال هي في عوضا عن ذلك اجهزة ادارة للعمال ، تقودها طليعة بروليتارية وليس الطبقة العاملة » . واكد لينين فينفس العام ، وبمقدار مماثل من الصراحة ، انه كان ينبغي اعتبار ديكتاتورية الحزب الشكل الفعال لديكتاتورية البروليتاريا وان « ديكتاتورية الطبقة العاملة تتحقق بواسطة الحزب البولشفي الذي غدا ، على الاقل منذ عام ١٩٠٥ ، متحدا مع مجمل البروليتاريا الثورية . »

١ — روزا لوكسمبرغ : الثورة الروسية ، ميشغان ١٩٦١ ص ٧١ — ٧٢ .



وبغض النظر عن مقدار تنبهنا لهذه المعضلات فمن الضروري التأكيد على نقطتين : ١ — ان هذه « التناقضات » لم تكن بالنسبة لسياسات لينين والبلاشفة شيئا هامشيا او اتفاقيا صادفوه بعد استلام السلطة . بالعكس فانها كانت تمثل وجها واحدا من التناقض الاساسي الذي اشرت اليه : التناقض الذي يواجهه الحزب بوصفه اداة للثورة الاشتراكية في بلد غير ناضج بعد لمثل هذه الثورة . ومن الواضح اننا لا نستطيع ان ننسب هذا التناقض ، باستخفاف ، الى لينين دون ان نضطر بالتالي الى لومه ، مثلما فعل المنشفيك ، لانه قام أصلا بالثورة عوضا عن أن يدع كيرنسكي في الحكم . (٢) ان المقاطع الصغيرة التي استشهدنا بها تظهر ان هذا التناقض كان على الدوام (تقريبا) مجاهرا به في كتابات لينين وفي النصوص الحزبية أكثر وضوحا ، وذلك بوعي تام وبحيث كان يخضع علنا للتحليل والنقاش . ليست المسألة هنا مسألة شكل فحسب وانما هي مسألة مضمون وجوهر : ان مجرد طرح المسألة علنا يطرح في الوقت نفسه، مسألة الاشكال الكفيلة ان لم يكن بحلها فعلى الاقل باحتوائها وتلطيفها . (يكفي التفكير ، على سبيل المثال ، في كتاب موشي لوين عن « نضال لينين الاخير ») .

والارجح ان خطأ لينين يعود الى انه غالبا ما جعل من الضرورة فضيلة بتبنيه وسائل العمل الضرورية في الاطار الروسي دون ان يوضح دائما الحدود التاريخية والسياسية التي فرضت هذه الوسائل وأعطتها مبرراتها. وقد ينطبق ذلك على الطابع الشديد المركزية للحزب ، تكيفا مع ظروف اللاشرعية . غير انه لا ينطبق في رأيي على جانب اخر من جوانب هذه النظرية ، ذلك المتعلق بجلب « الوعي السياسي » الى الطبقة العاملة « من الخارج » الذي يعتبر اليوم فضيحة في الاوساط الفكرية العمالية المتطرفة والعفوية.

وباختصار ، ليس باستطاعة اي قدر من السفسطة ان يتهرب من النقطة الاساسية : انطلاقا من معطيات ان روسيا لم تكن ناضجة للثورة الاشتراكية فان الحزب البلشفي — الصغير والمتلاحم والذي كانت تسوده روح سياسية جدلية الى حد يصعب حتى تصوره اليوم — كان يمثل الاداة التي لا غنى عنها للعمل في ظل هذه الظروف . ورغم انه ليس سهلا الوصول الى نتيجة مؤكدة انطلاقا من الادلة المتوافرة فانه ينبغي التاكيد على ان « عزلة » الطليعة البلشفية عن الجماهير لم تكن مسالة « اختيار » اقره لينين او حتى « أثرا » من آثار خطه السياسي : لقد فرضتها الظروف الموضوعية . وقد نستطيع الاعتراض بان روسيا كانت تضم رغم تاخرها العام عدة مراكز صناعية . وبالفعل فقد لاحظ دويتشر ان هذه الصناعات كانت في بعض قطاعاتها بين الصناعات الاكثر حداثة في العالم وان « درجة تمركزها كانت في ذلك الحين أعلى حتى من الصناعة الاميركية . » وذلك صحيح بالطبع وهو يساعد على ايضاح لماذا كانت ثورة اكتوبر — بعكس الثورة الصينية التي كانت اساسا ذات طابع فلاحي — ثورة عمالية امتدت من المدينة الى الريف وليس بالعكس . غير انه ينبغي لنا الا ننسى الاصول المصطنعة لهذا التمركز الصناعي وزرعه « من فوق » وتطوره القصير واخيرا حقيقة ان روسيا بقيت ، في التحليل الاخير ، بلدا ذا اغلبية فلاحية .

ان عدم التمكن من رؤية هذا الوضع يعني بوضوح استبعاد اي فهم لحياة وعمل لينين . فقد كان الحزب البولشفي ، على الاقل في السنوات التي سبقت ١٩١٧ مباشرة ، يجد نواة مكثفة للطبقة العاملة تتحلى بكل سمات الانضباط والتنظيم والوعي الطليعي المميزة « للعامل الجماعي » الحديث . وبرغم ذلك بقي هذا الحزب ، بالنسبة لمجمل البلاد ، دون قاعدة طبقية ثابتة . وكان هذا الظرف الذي لا يختلف كثيرا عن الظرف الذي أشار اليه انجلز والذي يتضمن خطراموضوعيا كان التنبه اليه يسود كل فكر لينين وممارسته. ذلك أن الحزب كان بالتحديد ، بمقدار ما هو مؤهل لانجاز مهمة الثورة الاشتراكية ، محكوما بالعزلة عن الجماهير العريضة في المجتمع الروسي المتأخر . ومن هنا كان حافزه الى الانغلاق والى التركز والى ان يصبح ليس مجرد طليعة وانما مصدر هدف سياسي يصعب الوصول اليه بسبب ضعف نضج هذا الهدف . من جهة اخرى كان على الحزب آن يتخلص من هذا المأزق اذا ما أراد ان يكون بالفعل قوة ثورية تقوم بتعبئة الجماهير وليس مجرد تنظيم انقلابي .

وهذا ما يقودنا الى مسألة لم تلق درسا كافيا منذ مدة برغم أنها ذات أهمية حاسمة ومركزية بالنسبة للينين : مسألة الاجماع — أي ضرورة ان يكون عمل الحزب متطابقا مع المطامح الاساسية للجماهير العريضة . وتكفي نظرة طارئة على كتابات لينين وبخاصة تلك العائدة الى عام ١٩١٧ لتبيان اصراره المستمر على هذه الموضوعة : « لا يستطيع حزب البروليتاريا ان يضطلع بمهمة ادخال الاشتراكية الى بلد من صغار الفلاحين حتى تعي الاغلبية الساحقة من السكان الحاجة الى ثورية اشتراكية » . وكذلك « نحن لسنا بلانكيين . نحن لا ندعو الى استلام السلطة من قبل اقلية . اننا ماركسيون » . « لا تستطيع الكوميونة (سوفياتات نواب العمال والفلاحين) ولا ينبغي لها ان تحاول ادخال اي اصلاح لا تفرضه الحقيقة الاقتصادية ووعي اغلبية السكان . وبمقدار ما يبرز ضعف التجربة التنظيمية لدى الشعب الروسي فانه يتوجب علينا أن نبني تنظيماتنا بثبات اكبر ومن خلال عمل الجماهير نفسها » .

ويحتاج كل من المسائل المطروحة الى فصل كامل نترك للقارىء أمر صياغته . وعلى سبيل البداية ، فان ما دعوته مشكلة الاجماع يشكل في الوقت نفسه المسالة الاساسية بالنسبة اللينينية والمتعلقة بالانتباه الذي يجب ان يحوزه الفلاحون والعلاقات مع البورجوازية الصغيرة اجمالا . فقد كتب لينين في ١٩١٧ : « ان روسيا هي بلد بورجوازي صغير . واغلبية السكان تنتمي الى هذه الطبقة . » وهي ايضا تطرح مسالة القوميات ومسالة الشعوب المستعمرة المستغلة . واخيرا فانها تؤثر في احدى اهم المسائل على الاطلاق تلك التي ينتابها اليوم اكبر قدر من عدم الوضوح : الحاجة الى بناء النضال السياسي والى قولبته باعتباره نضالا سياسيا ليس بامكانه ، بمقدار ما يتخطى حدود العمالية الصرفة الا ان يبت مسالة التحالفات .

وكان ماركس قد كتب في عام ١٨٤٤ : انه اذا كانت الثورة الاشتراكية « ثورة سياسية ذات جوهر اجتماعي » فان هذا الجوهر او المضمون لا يكفي بحد ذاته اذ انه بحاجة الى شكل سياسي حتى ولو كان ذلك لان « الثورة هي بصورة عامة فعل سياسي » ، ولانه « ليس من سبيل الى الاشتراكية دون القيام بالثورة » .

— يتبع في العدد القادم —

تتمـــات

تتمة مقاومة عنيدة صلبة للفدائيين في وجه الجيش العشائري العميل المتفوق عدة وعددا ..

حكومة اردنية عميلة مغلفة بزجاج ناصري . هذا ان لم يرضخ حسين لتصريح آلون مساء الخميس بعدم رغبته في وجود فدائيين في الاغوار قادرين على قصف المستعمرات الاسرائيلية !

بذلك انتظمت الدولة التي كان احد اطرافها نشازا في آذان منطق روجرز كما يتمثل في البلاد العربية ، ضمن جوقة النباح للحل السلمي ، والنباح دفاعا عن المقاومة والنباح من أجل وحدة الصف العربي وحقن الدماء العربية . الاردن ، مصر ، سوريا ، العراق ، الخ ، الخ ، الخ : ما هو الفرق ؟ تقدم حسين الى المواصفات الناصرية ، وتراجع بورجوازيات الدولة الى المواصفات الامبريالية . النتيجة واحدة ، والجواب السليم واحد : الاعداد لمواجهة بعيدة المدى مع كل القوى الموجودة التي ارتدت الى مواقعها الطبقية الفعلية بانتظامها ضمن منطق الامبريالية .

تتمة الانظمة العربية ومشاركتها في ذبح المقاومة وجماهيرها في الاردن .

وجهة الاحداث والموقف السوري

ما هي وجهة الاحداث اخيرا ؟ أو هل بالامكان ترصد منافذ للطريق التي تبدو حتى كتابة هذا المقال مسدودة الافق ؟

يصعب ترصد وجهة الاحداث ترصدا دقيقا. لكن الاشارة الى بعض القرائن قد تساعد في تعيين هذه الوجهة بصورة عامة :

— اذا كان ميزان المعركة في طريقه الان نحو ترجيح كفة العسكريين ، فهذا يعني ان الانظمة العربية لم تعد محرجة امام مقاومة فلسطينية في طريقها نحو التصفية . برهان ذلك ان مهمة الوفد العربي قد تقلصت من طلب وقف اطلاق النار واقالة الحكومة العسكرية معا الى طلب وقف اطلاق النار فقط دون المطالبة بالاقالة . وفي ذلك تبين كامل لموقف الملك (كلمتا النميري والملك من اذاعة عمان مساء الاربعاء ٢٣—٩—٧٠) ، هذا الموقف الذي تمثل بشروط أربعة حددها الملك برسالته الى المنظمات الفدائية صباح الاربعاء : — انسحاب الفدائيين الى خط المواجهة — منع تواجد قواعد فدائية في عمان والمدن والقرى الاخرى — التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني — تطبيق انظمة الدولة وقوانينها وسيادتها التامة .. هذا الموقف الذي يعني تصفية كاملة للعمل الفدائي عبر الحاق من تبقى من الفدائيين على الحدود (اي تحت قيادة الجيش الاردني) وعبر الحفاظ على شكل تمثيلي اداري للشعب الفلسطيني (منظمة التحرير) هل يشكل انعكاسا لميزان القوى في الساحة الاردنية ؟

يبدو أن عنصرا أساسيا كان قد لعب عدة أدوار في تغيير كفة هذا الميزان : هذا العنصر تمثل في الموقف السوري الذي تأرجح بين الدعم اولا والتراجع ثانيا . وليس غريبا أن يمر حكم البعث السوري في تذبذبات هذا التردد .

فلقد حكمت مواقفه منذ البداية عوامل عديدة ، كان اولها مبادرة جناح معين في الحزب (جناح صلاح جديد) في تقديم العون والمساندة للمقاومة .. لكن ما لبث التوازن الداخلي في الحكم ان تطور باتجاه غلبة الجناح الاخر (جناح حافظ أسد) فاذا بالمساندة السورية تنسحب من المعركة نتيجة الضغط السوفياتي والعربي الذي لم يكن بامكان الجناح الاخر مجابهته، ليعود الموقف السوري فيستجيب للمواقف العربية الرسمية.

وهكذا كانت ردود النظام تعكس طبيعة بنيته التي عينت له اخيرا حيزا يلتقي فيه مع بقية الانظمة العربية التي حكمت مواقفها جميعا هروب عن خوض معركتها مع اسرائيل تحت ستار التهويل بالتدخل الاميركي . لا يعكس تهويل الانظمة العربية بالتدخل الاميركي هروبها من خوض المعركة مع اسرائيل فقط بل ايضا عجزها البنيوي الاساسي الذي يدفعها الى الخوف مما قد يؤدي اليه تدخل اميركي سافر من نتائج في المنطقة العربية على حركة الجماهير ووعيها وأمكان مجابهتها المباشرة للمصالح الامبريالية. فاستغلال الانظمة للجماهير وقمعها لحركتها وطمس وعيها وقهرها لمصلحة الامبريالية هي التي ستنكسر عبر هذه المجابهة .. وهذا بالذات ما تخشاه الانظمة فتهول « ببعبع » التدخل الذي لا ترتعب منه الا لكونه مفجرا لمنافذ حركة جماهيرية تحاول بشتى الوسائل سد منافذها .

هذا التهويل الذي كانت تقدم براهينه تصريحات مسؤولي الولايات المتحدة الاميركية واخبار التحركات العسكرية الاميركية في البحر المتوسط ومن المانيا الغربية الى تركيا ، استخدمته الانظمة العربية غطاء جيدا لتبرير مواقفها : احجام العراق ، تواطؤ الموقف المصري وتوابعه واخيرا استجابة سوريا للضغوط . واذا كانت هذه الاستجابة السورية هي التي رجحت كفة الحكم الاردني على المقاومة فان دلالتها ليست في نتيجتها السلبية على الوضع العسكري للمقاومة فحسب ، بل أن دلالتها الاساسية تكمن في عجز هذا النظام ان يتحمل ما لا بد ان يترتب على نتائج دعمه للمقاومة اذا ما استمر هذا الدعم حتى النهاية .. فالرد الاسرائيلي المحتمل على قوات حطين والقوات السورية هو ما كان النظام السوري يتجنب حدوثه . ولذلك ما لبث ان خضع اخيرا للضغط العربي — السوفياتي ليعود — ان صرح بذلك ام لم يصرح — الى سربه العربي الهارب من اعباء المعركة مع اسرائيل والمتفرج على المقاومة الفلسطينية تذبح مع جماهيرها في الاردن على يد الحكم الفاشي المجرم .

ولا فرق ان صعدت اصوات من هذا السرب تقول لا للملك أو أصوات اخرى تقول نعم .. فالمجزرة قائمة والجزار يقهقه والانظمة العربية تغني في سربها كل على ليلاه اغنية واحدة : اغنية الهزيمة والتخاذل والاستسلام .

بريد الحرية ص.ب ٨٥٧

هذه الصفحة الحرة تفتحها «الحرية» لقرائها لابداء ارائهم ، ومناقشة ونقد ما ينشر في « الحرية » من مقالات ودراسات ..

■ رسالة من الرباط ■

أحد مسؤولي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يرد على مقال « الازمة المغربية في الغربال »

■ نشرتم في جريدة «الحرية» في عددها ٥٢٨ بتاريخ ١٧—٨—٩٧٠ مقالا تحت عنوان : « الازمة المغربية في الغربال » بقلم « مناضل تقدمي مغربي » يحاول من خلاله صاحب المقال ان يحلل اوضاع الحركة التقدمية بالمغرب ويقوم بعملية « نقدية » لخطها السياسي ولممارستها النضالية و«يغربل» بالتالي أزمتها ...

ويبدو واضحا انه من المشروع لكل « مناضل تقدمي » ان يمارس حقه في النقد تحليلا وتقييما لكل حركة تقدمية مناضلة تكافح في سبيل تحرر الانسان ، ايا كان موطنه ومأتاه، الاستغلال كيفما كان شكله عبوديا او اقطاعيا او رأسماليا او امبرياليا كما يبدو بديهيا ان منطلق هذا الحق في الممارسة النقدية النضالية، انه شكل من أشكال النضال لضمان استقامة وصحة المسيرة الثورية نحو اهدافها الاستراتيجية .. وبالتالي فانه جزء لا يتجزأ من مسلسل النضال الفعلي عملا وقولا انه تطبيق عملي لديالكتيك كل نضال ثوري : مزاوجة الممارسة بالنظرية ، اغناء النظرية بالممارسة وتوضيح رؤية الممارسة بالنظرية .. ومن ثم فان احدى منطلقات الممارسة النقدية الثورية، واحدى بديهياتها الاساسية ، الانطلاق في عملية الممارسة النقدية من الواقع الملموس ، من الواقع الموضوعي ، المجرد عن اهواء الافراد ، ورغباتهم لتحليله علميا وصولا الى خلاصات موضوعية وعلمية تغني الممارسة وتعمق الرؤية .. ذلك هو الحد الفاصل بين عملية الممارسة النقدية الثورية وبين الممارسة النقدية الانتهازية ، انه الحد الفاصل بين النقد كجزء من الممارسة النضالية في ديالكتيكها الحي وبين المهاترات الانتهازية والجدل العقيم ..

وانطلاقا من هذا « التذكير » بالتحديد العلمي — الثوري لمفهوم النقد النضالي يبدو لي انه من الواجب تسجيل الملاحظات التالية فيما يخص الحقائق التي اعتمدها صاحب المقال كمنطلق للتحليل واصدار كثير من الاحكام وتقييم كثير من المواقف ... وخاصة منها ما يتعلق بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب وملابسات النضالات التي خاضها :

أولا : حاول صاحب المقال تحليل وضع اليسار المغربي بجميع فصائله ليخلص الى تجسيم فشله كقوة وكممارسة تقدمية والى تجسيد الازمة التي يعيشها تاريخيا وتنظيميا وفكريا الخ ... غير أن المنهج الذي اعتمده في التحليل ليخلص الى بعض النتائج منهج ابعد ما يكون عن المنهج العلمي ، انه منهج وصف لامراض هذا اليسار وليس منهج تحليل علمي يتناول الظاهرة في عمقها وفي حركتها الجدلية (يقول ماركس ان احدى ما يميز الايديولوجية البورجوازية انها ايديولوجية وصف ..) بالتالي فان الامر لا يتعلق بتحليل موضوعي — علمي تاريخيا وطبقيا وفكريا لتجربة الممارسة النضالية لليسار المغربي بجميع حسناته وسيئاته ، بل الامر يتعلق بوصف سطحي ذي نزعة شديدة الى استعمال منهج المهاترات العقيمة والاحكام المسبقة ذات الطابع الانتهازي احيانا (التحدث عن الاشخاص بدل التحدث عن المرتكزات الاجتماعية ، عزل كثير من الوقائع عن اطارها التاريخي ،اصدار الاحكام جزافا دون تحليل مسبق الخ ..)

ثانيا حاول صاحب المقال ان يرجع الى الاحداث التاريخية المعاصرة يتوسل بها اغناء وصفه وتبرير احكامه ، غير أن استعراضه لكثير من هذه الوقائع التاريخية — كحركة المقاومة المغربية مثلا ودورها الوطني في محاربة الاستعمار وموقعها السياسي وممارستها في مرحلة ما بعد ايكس ليبان الخ .. — كان مشوها مجانبا للحقيقة التاريخية عن جهل او عن تجاهل .. فالحديث عن دور المقاومة ووصفه بانه كان دور « اجرام » يكشف الى اي حد ، وهذا في احسن الاحوال ، صحة الموضوعة الماركسية عن طبيعة الايديولوجية الوصفية وعن خطورة نتائجها ولعله يكشف عن جهل بتاريخ الحركة الوطنية وبدور المقاومة فيها وبالمناورات التي دبرت ضدها لتصفيتها (ومنها مؤامرة انشاء فصائل موازية لتصفيتها باسم المقاومة لعبت ادوارا اجرامية في تصفية بعض اعضائها الخ ..) باعتبارها كانت تشكل مرتكز الجناح التقدمي والثوري داخل الحركة الوطنية مع كل ما اتسم به هذا الجناح من غموض في الرؤية البعيدة ..

وعلى كل فان ترديد وصف المقاومة الوطنية بالاجرام ، جهلا او تجاهلا ، يلتقي موضوعيا مع اعدائها الطبقيين الذين استعملوا كل الوسائل الميكيافيلية ، منذ عام ١٩٥٧ ، لتصفيتها جسديا ومعنويا في اتجاه تصفية كل الجناح الثوري في الحركة الوطنية ، ذي التطلعات الجذرية (يقول ماوتسي تونغ : ان من جملة ما يحدد المضمون التقدمي لكل حركة هو موقف الامبريالية منها ..) .

ثالثا : في تصنيفه « الوصفي » لما اسماه بالتيارات المتصارعة داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ذهب صاحب المقال الى تصنيف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ضمن التيار الثوري داخل الحزب ، هذا التيار الذي عبر عن نفسه بسلسلة من النضالات في مواجهة الحكم بالمغرب .. وقد استعرض صاحب المقال بعض احداث هذه النضالات مذكرا بقمع الحكم الرجعي لقيادة المنظمة وبارسالها الى الخدمة العسكرية الاجبارية انتقاما وبتحرك الجماهير الطلابية الواسعة، ليخلص بعد ذلك الى القول بأن قيادة المنظمة انتهازية لموقفها بعد ذلك في المفاوضات التي اجريت في آفران بين الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والحكم .. وبعيدا عن الدخول في كل جدل عقيم مع صاحب المقال في احكامه « الوصفية » ، اذ لا حاجة بنا الى مجادلته في احكامه ما دامت الجماهير الطلابية تعرف اكثر من غيرها قيادتها لا من خلال التحليل الوصفي ولكن من خلال النضال الفعال ومن خلال الممارسة النضالية على الساحة الطلابية والجماهيرية — فان تصحيحا لتسلسل بعض الاحداث وتوضيح بعض المواقف يبدو في نظرنا واجبا نضاليا لا يقتضيه تزويد صاحب المقال بكل عناصر البحث والتقييم بل يقتضيه واجبنا النضالي ازاء الرأي العام العربي التقدمي الذي يواكب نضالنا ويتجاوب معنا في الكفاح لانه نضال يندرج ضمن المسيرة التقدمية والثورية الطلابية والجماهيرية العربية من المحيط الى الخليج ... ومجرد اعادة ترتيب الاحداث الطلابية كما تسلسلت كاف وحده للجواب :

أ — مفاوضة افران تمت قبل قرار الحكم بارسال قيادة المنظمة الى الخدمة العسكرية وليس بعدها ! (المفاوضات كانت ابتداء من ١٠ اذار في حين كان قرار الارسال الى الخدمة العسكرية في ١٠ مايو) ... وقد جاءت هذه المفاوضات بعد شهرين من النضال الطويل والشاق تجلى في الاضراب الشامل على صعيد الجامعة وشبه الشامل على صعيد المدارس الثانوية تخللته تظاهرات طلابية وسلسلة من الاعتقالات الزجرية في صفوف قيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وفي صفوف المناضلين والطلاب .. وقد كان شعار المعركة : من اجل جامعة شعبية وديمقراطية .. وقد سبقت المفاوضات «افران» سلسلة من المفاوضات على مختلف مستويات الدولة انتهت كلها بالفشل لتصلب قيادة المنظمة في موقفها الثابت ومطالبها الصلبة بتعزيز من الجماهير الطلابية وبفضل نضالها الصلب .. وقد قبلت قيادة المنظمة مفاوضات افران بعد شهر من النضال مكرهة وليست مختارة بسبب الضعف الذي اخذ يتسرب الى حركة الاضراب وتضعضع الوضع في بعض المؤسسات التعليمية ..

وقد حرصت قيادة المنظمة خلال المفاوضات (وكانت ممثلة بوفد يضم ممثلي مختلف الكليات والمعاهد العليا علاوة على اللجنة التنفيذية وهي قيادة المنظمة على الصعيد الوطني ، فبلغ عدد افراده حوالي اربعة وخمسين عضوا) على انتزاع اكبر عدد ممكن من المطالب النقابية للطلاب والتلاميذ كما طرحت مشكلة التوجيه العام للتعليم وربطته بالتوجيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي المفروض على البلاد ولعبت دورا طلائعيا في كشف عودة الحكم في ميدان التعليم وعملت على تضخيم أزمته بمساندة تامة من الاساتذة التقدميين بالجامعة ، الطرف الحليف في المفاوضات في مواجهة الطرف الثالث الذي كان ممثلا بالحكومة ..

وعلى الرغم من الاعتراف بعدد من المطالب المشروعة للطلاب فقد اتخذت في اخر الجلسة قرارات حكومية منفردة ومتعسفة لم يشرك الطلاب في نقاشها وادانوها في حينها وانسحبت بعد ذلك قيادة المنظمة من كل اللجان المتفرعة عن مفاوضات افران احتجاجا على ذلك ورغبة في عدم تزكية هذه المقررات المنفردة واعلنت ذلك رسميا وجماهيريا وفي كل المناسبات ..

ب — ان ارسال قيادة المنظمة الى الخدمة العسكرية جاء بعد ذلك بشهرين انتقاما من قيادة المنظمة على مواقفها الصلبة خلال معركة فبراير وخلال مظاهرات خاتم مايو العمالية وعقابا لها على موقفها العلني والرسمي من حملة الاعتقالات والاختطافات التي عمت مئات من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .. فارسل قادة المنظمة الى الخدمة العسكرية رغم ان بعضهم — رئيس المنظمة — كان قد سبق لهم أن أدوا خدمتهم العسكرية كاملة قبل ذلك .. وقد تحركت الجماهير الطلابية الملتحمة بقيادتها في معارك طويلة وعنيفة وشاقة حتى فرضت اطلاق سراحهم .

ج — غير أن قيادة المنظمة قررت مواصلة المعركة تحت شعار : فرض حق تأجيل الخدمة العسكرية لكافة الطلاب حتى نهاية الدراسة وعدم استخدام الجيش والخدمة العسكرية الاجبارية وسيلة للقمع السياسي .. وقد اعتقلت قيادة المنظمة على اثر قرار مواصلة المعركة وعذبت وحوكمت كما اعتقل ازيد من مائتي طالب وطالبة وتمت محاكمة عدد منهم.. ومع ذلك فقد استمرت المعركة بصمود ونضالية متصاعدة حتى اذعن الحكم وصدر قرار حكومي رسمي يعترف ، ضمنيا ، للطلاب بحق تأجيل الخدمة العسكرية حتى نهاية الدراسة .

د — ما تزال الجماهير الطلابية حتى الان في حالة تأهب واستعداد ويقظة لمعرفة ما اذا كان الحكم سوف يلتزم بتطبيق القرار أو انه سيقوم بتراجع اخر يضاف الى سلسلة التراجعات ، كما أن الجماهير الطلابية ما تزال مجندة لمواصلة نضالها الدائب نقابيا من اجل جامعة شعبية وديمقراطية ، من اجل تعليم وطني معمم وموحد ومعرب يتجاوب ومطامح شعبنا في التحرر والتقدم ، ووطنيا من اجل استكمال التحرر السياسي وانجاز التحرر الاجتماعي في نطاق مجتمع عادل ، مجتمع اشتراكي ..

هذه بعض الملاحظات التي أرى انه من واجبي كمسؤول ان اسجلها اظهارا للحقيقة للرأي العام العربي التقدمي الذي يواكب نضالنا ويتعاطف معه جزءا لا يتجزأ من نضال شعبنا من اجل التحرر والعدالة الاجتماعية .. واذا كنت قد اغلظت في القول ، فمعذرة ايها الرفيق ، صاحب المقال ، فما ذلك الا حرصا على النزاهة الثورية في القول والعمل. ١١—٩—٧٠ .

(مسؤول في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب)

ملاحظـــة

تضاف عبارة Zunhertum في اول السطر الـ ٣٥ من صفحة ١٣ العمود الثاني من هذا العدد .



كلمة

نداء

نداء .. من جميع الذين قطع الانذال اصابعهم في عمان .. الى جميع الذين ما زالت اصابعهم تحسن استعمال السلاح في الوطن الكبير ..

نداء .. من جميع الذين شجت البلطات رؤوسهم وهم على اسرة العلاج في مستشفى الاشرفية الى جميع الذين ما زالوا يحتفظون برؤوسهم من جماهيرنا ..

نداء .. من الالاف التي قضت عطشا وجوعا ونزفا وحرقا في الاردن الى جميع الشرفاء في الوطن العربي ..

لم تنته المعركة بعد. بل انها الان بدات واضحة مشرقة كدم الثوار الذي انار الطريق امام الملايين من شعبنا ، امام الملايين التي ظلت حتى الامس القريب تخدعها اكاذيب الحكام والرؤساء والملوك واضاليلهم ، تخدعها مناورات الابالسة الذين كبلوا شعبنا وغلوا عنقه واستنزفوا جهده وعرقه .. جاؤوا الى مناصبهم وكراسيهم باسم فلسطين .. وحملوا قضيتها زورا ونفاقا امانة في اعناقهم .. وتاجروا بها سنوات وسنوات ليعمدوا في النهاية الى اغتيال الشعب الفلسطيني تحت انظار الصهاينة واسيادهم .. ليعمدوا الى ابادة الشعب الفلسطيني واحدا واحدا .. من بيت الى بيت .. كل ذلك باسم الحرص على القضية الفلسطينية .

الا ان جماهيرنا لن تصدق بعد الان . لن تصدق ان حكام تونس الذين دعوا الى الصلح مع اسرائيل منذ ١٩٦٥ يغارون الان على الشعب الفلسطيني .. وان حكام ليبيا الذين يستضيفون اليوم مجرما كمحمد الداود يؤمنون بحق الشعب الفلسطيني .. لن يصدقوا حكام العراق الذين ظلوا يقيدون الفدائيين في بغداد والذين ثاروا لتدمير الطائرة البريطانية في مطار الثورة والذين سحبوا جنودهم امام الدبابات الاردنية لتنفيذ جريمتها .. لن يصدقوا حكام مصر والسودان الذين بلعوا ألسنتهم الطويلة خلال ايام الجريمة واقتصروا عندما شارفت على نهايتها على ارسال الوسطاء بينما كان المجرمون يحرقون المخيمات الفلسطينية ، ويغتالون الجرحى في المستشفيات . لن يصدقوا جميع الذين هولوا بخطر التدخل الاميركي وهم يعلمون ان اميركا ما زالت تستطيع أن تستخدم في المنطقة قاعدتها الاسرائيلية ، وانهم بذلك يتهربون من مواجهة اسرائيل .

هؤلاء جميعا كانوا يقفون حتى الامس ، بعد ثلاثة اعوام ، بل بعد اثنين وعشرين عاما من الادعاءات العاجزة أمام اختيارين : اما المضي في المعركة مع اسرائيل واما المضي فيها مع الشعب الفلسطيني وطليعته المقاومة ودفع الجريمة الى منتهاها . واذا كان التردد في مجابهة اسرائيل قد طال اعواما فان ترددهم في مجابهة المقاومة والشعب الفلسطيني لم يطل طويلا . اختاروا الجريمة بوعي ، ودبروها ببرود ، وتوزعوا الادوار . وللمحافظة على عرشهم وكراسيهم ، للمحافظة على استغلالهم لشعبنا ، لم يترددوا في الاقدام على كل ما تكلفه الجريمة من دماء وحريق وازهاق ارواح .

كلفوا ملك النذالة والعمالة بالتنفيذ ووقفوا يتفرجون . بلعوا السنتهم وصموا اذانهم عن سماع النداءات التي كان الشعب الفلسطيني يرسلها طلبا للنجدة . حتى أن حكام القاهرة لم يبخلوا في تصريحاتهم بعبارات تغسل يدي الملك النذل من دماء الشهداء ، وتصور فعلته الشنيعة على أنها جاءت نتيجة لفقدان الصبر وطول الاناة .

هذه هي الحقيقة التي اظهرتها دماء الشهداء الزكية ، حقيقة تآمر الجميع وعجزهم . تآمرهم لابادة الشعب الفلسطيني في الاردن وعجزهم عن خوض المعركة مع العدو حتى يظلوا محتظفين بالكراسي والعروش ينفذون من فوقها ارادة المستعمرين في ايجاد دولة اسرائيلية ذات سيادة وحدود آمنة . اكان على الشعب الفلسطيني أن يدفع من دم العشرين الف شهيد حتى يظل حسين بن زين على عرش الاردن ؟ ثم يتفضل النميري ومحمد صادق وجميع الاخرين ليتوسطوا لوقف اطلاق وينفذوا شروط حسين بعد ان نفذ جريمته ! اسرائيل لم تجد الفرصة لكي تقتل عشرين الفا من الفلسطينيين والاردنيين خلال ستة ايام . وان يتطوع حسين بهذه الخدمة لاسياده امر لن ينساه لا الشعب الاردني ولا الشعب الفلسطيني ولا الجماهير العربية ، التي لن تنسى ايضا ان حرب الابادة التي ما زالت مستمرة تمت تحت سمع الحكام العرب وبصرهم، بل انها تمت بفضل تعامي ابصارهم عنها ، وبفضل صم اذانهم عن نداءات الشهداء المحتضرين وانين الجرحى بين الانقاض .

لقد فضل الحكام العرب ابقاء حسين على عرش الاردن حتى ولو كلف ذلك عشرين ألف شهيد عربي ، حتى ولو كلف ذلك دمار عمان واربد والزرقاء ، وخلف جيلا من الايتام والمشوهين ومقطوعي الاصابع . حسنا ، لقد سجل التاريخ هذه المأثرة لحكام القاهرة وبغداد وطرابلس والخرطوم وسائر العواصم التي لم تدمر بعد كما دمرت عمان . لقد اختار الحكام العرب ان يكونوا اسودا على المقاومة الفلسطينية وابناء آوى أمام اسرائيل . لقد فضلوا أن يشنوا حرب الابادة ضد الفلسطينيين لكي يربحوا السلم الذليل — سلمهم — مع اسرائيل حتى ولو كان ذلك على جثة المقاومة الفلسطينية . الا ان التاريخ لم يسجل لهم هذه المأثرة ايضا . والتاريخ لا يكون دائما طوع الحكام والعروش . بل هو يسجل في بعض الاحيان ما تصنعه الشعوب ، يسجل ذلك بفخر وبحروف كبيرة . واذا لم يتسن بعد لجماهير الشعب العربي أن تصنع تاريخها بيدها فلأن وعي هذه الجماهير كان لمدة طويلة وحتى المجزرة البشعة في الاردن مغلفا باوهام القادة الوطنيين والرؤساء الوطنيين والحكام الوطنيين . ولان تلك اليد كانت مغلولة باغلال هؤلاء القادة والرؤساء والحكام اياهم . ان كفاح الشعب الفلسطيني البطل ، رغم كل ما حدث ، بل نكاد نقول بفضل ما حدث ، يشكل هزة عنيفة لوعي جماهيرنا الراكد وتبديدا لكثير من الاوهام التي ظلت تطمس هذا الوعي . اما اليد المغلولة .. فسوف يكون لها شأن اخر عندما تكسر القيد . اليد المغلولة ، يا حسين ، لا يجدي في تجميدها قطع اصابع الاطفال في مخيمات عمان حتى لا يصبحوا فدائيين .. اليد المغلولة ، يا حسين ، لها ملايين المثيلات في بقاع وطننا الكبير .. وهي لا بد ان تقبض يوما على عنقك الرجس وعلى جميع الاعناق الاخرى ، التي اشتركت في المؤامرة ، مهما اختلفت غلاظتها .

ويومها سوف تقبض بقوة حتى تجمد الدماء داخل عروقكم المجرمة فلا يكون لها شرف ان تراق كما ارقتم دماء الاطفال والشهداء في الاردن .